الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التـــاريخ

الرقم التسلسلي: ...../2020

الادارة العثمانية في بلاد الشام خلال الحرب العالمية الأولى

(1914 – 1918م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ وطن عربي معاصر

إعداد الطالب :

بن كروش محمد المختار

تحت اشراف:

د. بن رحال يمينة

يعيش محمد	رئيـــــــسا	
بن رحال يمينة	مشـرفـــــا	
بيرم كمال	منـــــاقشـا	

السنة الدراسية (2019-2020م/1440-1441هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقدير

الحمد لله و الشكر لله قبل كل شيء الذي وفقني لإنجاز هذه المذكرة

وبعدها أتقدم بالشكر والتقدير الى المشرفة على هذا العمل

الأستاذة "**بن رحال يمينة** " التي أشرفت على متابعة هذه المذكرة

بالرغم من انشغالاتها فلها مني كل التقدير و أدامها الله ذخرا

للعلم والمتعلمين .

كما أتقدم بخالص الشكر الى جميع أساتذة قسم التاريخ .

والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد .

إهـــداء

اهدي ثمرة جهدي الى والدي العزيزين اللذان انارا لي طريقي بفضل دعواتهما أمي وأبي حفظهما الله .

الى كل أفراد أسرتي الذين كانوا سندي في الحياة وشجعوني .

الى كل من ساعدني وكان دعما لإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأخ و الزميل حديبي علاء .

الى من كانوا إخوتي ورفقاء دربي "أصدقائي" .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي وجهدي .

محمـــــد

مقدمة

مقدمـــة :

اهتم العثمانيون منذ بدأ سيطرتهم على بلاد الشام في القرن 16م ، والتي استمرت حوالي أربعة قرون ، بتثبيت دعائم حكمهم ، وتنظيم الإدارة والمجتمع ، مستندين في ذلك الى النظم التي كانت متبعة في مختلف أنحاء الدولة العثمانية ، والى النظم التي كانت سائدة في الأقطار العربية قبل سيطرتهم عليها ، حيث كانت السمة الدينية من أهم السمات التي اتسمت بها هذه النظم تشريعاتها ومعظم تصرفات الدولة .

وفي أواخر العهد العثماني شهدت هذه النظم العديد من التغيرات ، حيث أهمل العمل بالدين وتشريعاته بسبب العديم من العوامل لعل أهمها : ضعف الدولة العثمانية وعدم الاستقرار السياسي ونمو النفوذ الأوربي داخلها بالإضافة الى ظهور العديد من الاصلاحات المستمدة من النظم الغربية العلمانية .

دواعي اختيار الموضوع :

هناك جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي جعلتني أخوض في هذا الموضوع منها :

أ – الذاتية : الرغبة الشخصية في الاطلاع على أحوال الدولة العثمانية في المشرق العربي باعتبارها أخر صورة للخلافة العثمانية هذا بالإضافة الى اهتمامي بتاريخ بلاد الشام في الفترة الحديثة والمعاصرة بشكل خاص .

ب– الموضوعية : اولا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع حيث يبين أوضاع الإدارة العثمانية في بلاد الشام خلال فترة من أصعب الفترات الحكم لما شهدته المنطقة من اضطرابات وتغيرات خلال سنوات الحرب العالمية الأولى.

الى جانب أن الابحاث والدراسات المتعلقة بالإدارة العثمانية في منطقة الشام قليلة وركزت هذه الدراسات على الجانب السياسي والعسكري .

إشكالية البحث :

وللخوض في هذه الدراسة طرحت اشكالية رئيسية كيف كانت الإدارة العثمانية في بلاد الشام خلال فترة الحرب العالمية الأولى (1914–1918م) ، وقد تضمنت هذه الاشكالية عدة تساؤلات فرعية وهي :

- كيف كانت الأوضاع السياسية والإدارية في الدولة العثمانية قبيل فترة الحرب العالمية الأولى ؟
- ماهي أهم الاصلاحات والتنظيمات التي ادخلتها الدولة العثمانية على أنظمة الحكم والإدارة ؟
- كيف كانت التقسيمات والأنظمة الإدارية العثمانية في بلاد الشام خلال فترة الحرب العالمية الأولى وماهي أهم التغيرات التي طرأت عليها ؟

خطة البحث :

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة وضعت خطة رأيت أنها تناسب الدراسة مكونة من ثلاثة فصول سبقها مقدمة وأنهيتها بخاتمة ومجموعة من الملاحق :

الفصل الأول : جاء بعنوان بلاد الشام في العهد العثماني تحدثت فيه عن بلاد الشام بشكل عام خلال فترة الحكم العثماني للمنطقة حيث عرفت فيه بمنطقة الشام جغرافيا وكذا أصل التسمية ، وتحدثت فيه عن تطور نظام الحكم داخل الدولة العثمانية .

الفصل الثاني : عنونته بالأوضاع السياسية في بلاد الشام أواخر العهد العثماني قسمته الى ثلاثة مباحث جاء الأول منها عن التنظيمات العثمانية التي سبقت فترة الحرب العالمية الأولى ، اما المبحث الثاني فتطرقت فيه لأنظمة الحكم في بلاد الشام خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، اما المبحث الثالث فجاء عن تداعيات سياسية الاتحاديين في بلاد الشام .

الفصل الثالث : جاء بعنوان الإدارة العثمانية في بلاد الشام تطرقت فيه لتعريف الإدارة وتطورها بالإضافة الى التقسيمات الإدارية التي شهدتها بلاد الشام أواخر الحكم العثماني ثم تحدثت عن الجهاز القضائي و أهم ما ميزه وختمت هذا الفصل بالتحدث عن السلبيات التي شهدتها الإدارة العثمانية في أواخر فترة حكمها لبلاد الشام .

مناهج البحث :

لدراسة هذا الموضوع كان اعتمادي الأساسي على المنهج التاريخي الوصفي ، حيث اعتمدت عليه في وصف منطقة بلاد الشام ، بالإضافة الى وصف أحوال منطقة خلال فترة حكم الاتحاديين وما شهدته المنطقة من تغيرات ، وكذا وصف التقسيمات و الأنظمة الادارية التي كانت مطبقة في منطقة بلاد الشام خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، وقد استعملت ايضا بعض ادوات المنهج المقارن في مقارنة الأنظمة الادارية خلال فترة الحكم الاتحادين والفترات التي سبقتها.

المصادر والمراجع :

لدراسة موضوعي هذا اعتمدت على قائمة بيبليوغرافية مكونة من مجموعة مصادر ومراجع ومقالات علمية من أهمها :

أ – المصادر : اعتمدت على مجموعة من المصادر من أهمها مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني ومذكرات جمال باشا وتكمن أهمية هذه المصادر في أن مؤلفيها كانوا فاعلين ومشاركين بشكل مباشر في الأحداث ، بالإضافة الى بعض المصادر الأخرى أذكر منها كتاب تركيا الفتاة وثورة 1908م لمؤلفه أرنست رامزور وكتاب تاريخ جودت لمؤلفه أحمد جودت .

ب – المراجع : اما بالنسبة للمراجع فقد اعتمدت ايضا على مجموعة معتبرة من المراجع اذكر منها مؤلفات وجيه الكورثراني حيث كانت له أكثر من مؤلف يخدم موضوعي اذكر منها كتابه المعنون ببلاد الشام مطلع القرن العشرين ، كما أذكر كتاب الإدارة العثمانية في بلاد الشام لمؤلفه عبد العزيز محمد عوض الذي ساعدني في وصف الادارة العثمانية للولايات العربية ، وكتاب تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1519– 1916م) لمؤلفه ابراهيم خليل أحمد الذي كان هو الأخر ملما شاملا للموضوع.

الصعوبات :

بالنسبة للصعوبات التي واجهتني أذكر منها صعوبة الوصول الى الكتب الورقية بعد غلق المكتبات وتوقف وسائل النقل بسبب جائحة كورونا ، بالإضافة الى أن الكتب التي تتحدث عن الادارة العثمانية للولايات العربية معظمها ركزت على الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى .

الفصل الأول: بلاد الشام في العهد العثماني

- **المبحث الاول : التعريف بمنطقة بلاد الشام في فترة الحكم العثماني .**

1- اصل تسمية بلاد الشام عبر التاريخ .

2- الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة بلاد الشام .

- **المبحث الثاني : الدولة العثمانية 1860-1914م "من تركيا الفتاة الى جمعية الاتحاد والترقي .**

1- "تركيا الفتاة" .

2- جمعية الاتحاد والترقي .

3- سياسة الاتحاديين من 1908 الى 1914م.

أ- أصل تمسية بلاد الشام المشتركة عبر التاريخ :

يصعب تحديد تعريف يكون متفق عليه لتعبير "بلاد الشام" او "سورية" فالمصطلحين لهما استخدامات شتى سواء في القديم او الحديث او الفترة المعاصرة فالتسمية اختلفت باختلاف المراحل التاريخية بل وحتى في المرحة التاريخية الواحدة يخضع التعريف لتغيرات واشكاليات عديدة حسب التقسيمات المفروضة على البلاد التي تخضع لها المنطقة او التمثيل القومي للمنطقة او بتواجد مجموعة مصالح تحرك قوى بشرية معينة تدفعها الى صياغة تحديد جغرافي يتلاءم مع توسع هذه المصالح .[1]

لقد تعددت التسميات لهذه المنطقة عبر التاريخ فقد ذكر قديما انها مرت بعدة مراحل في تسمياتها وذلك نسبا للشعوب التي استوطنت هذه المنطقة ولعل اقدم تسمية اطلقت على هذه المنطقة العربية :

بلاد "عمورة" : التي يقصد بها سكان الغرب، اطلقها الاكاديون على اخوانهم ممن نزحوا باتجاه الغرب، وقد حددت بلاد عمورة بسورية ولبنان والاردن وفلسطين ، اضافة فيما بعد الى بعض المناطق من بلاد الرافدين .

بلاد "ارام" : نسبة الى من قطن بها الاراميون وكان منهم اهل البداوة واهل المدن ، والمقصود ايضا بها الاراضي العالية .

"اسورا عربايا" : وذلك نسبة للإمبراطورية الآشورية الحديثة بعد ان بلغت اوج توسعها فكانت سورية جزئ هام منها ، قسمت الامبراطورية فيما بعد الى ولايات وكانت ولاية سورية من حران شمالا الى سيناء تسمى "اسورا عربايا athoura arobaya-" **"سورية"** : تحرف اسم "اسورة" الى اسم "سورية" وكان الاغريق اول من استعمل هذه التسمية وبدات من هنا تظهر هذه التسمية في المصادر التاريخية وعلى السنت المؤرخين[2]

[1] وجيه كوثراني ، **بلاد الشام مطلع القرن العشرين** ، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية ، ط3 ، بيروت ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2013 ، ص 35.

[2] عفيف البهنسي ، **الشام حضارة** ، ط1 ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1986 م ، ص ص 12- 22 .

ونجد ان لفظ "سوريا" هو ارث من التاريخ منذ القدم اخذ من المصطلح السامي "siryon"، وفي العصور الاسلامية هو "الشام" وما سمي "ببلاد الشام" هو اقليم دمشق اما مفهوم لفظ "الشام" شمل بعد ذلك كل من سوريا ولبنان وفلسطين والاردن فيما عرفت فيما بعد بـ: "سوريا الكبرى" هذه التى قسمت في العهد العثماني اداريا الى ثلاث ولايات: ولاية "حلب" ولاية "دمشق" ولاية "بيروت" والى ثلاث متصرفيات متصرفية "القدس" ومتصرفية "جبل لبنان" ومتصرفية "دير الزور" .[1]

وقيل سميت "بالشام" لانها تقع شمال الكعبة[2] ، وقيل ايضا لان قوما من بني كنعان نزلوا فيها فتشاءموا اليها فسميت "شأما" وقيل بل سمي باسم سام بن نوح لانه نزل به واسمه بالسريانية "شام" ، وقيل سميت الشام شاما لكثرة قراها وتداني بعضها من بعض ، فشبهت بالشامات .[3]

وكان العرب في الجنوب للمنطقة يطلقون اسم الشام على جميع اجزاء المنطقة الشمالية من البلاد العربية وقد كشف اطلاق هذا الاسم واختص بمدينة واحدة هي "دمشق" ، وقد استمر اسم "الشام" قائما في ضل الامبراطورية العثمانية الى غاية ظهور الحركة العربية التي ساد خلالها اسم "البلاد العربية" .[4]

---

[1] هنري لورانس ، **اللعبة الكبرى** ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ت: عبد الكريم الاربد ، طرابلس ليبيا ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع ، 1996 م ، ص ص 25 – 28.

[2] نصيرة حناش ، وفاطمة الزهراء رالم احمد ، **النهضة التعليمية والثقافية في بلاد الشام ومساهمة الجزائريين فيها 1914-1931م** ، مذكرة نيل شهادة الماستر تاريخ حديث ومعاصر ، جامعة الجلالي بونعامة بخميس مليانة ، 2015/2014 م ، ص 11 .

[3] محمد فاروق الخالدي ، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام** : دراسة تحليلية للنصف الاول من القرن العشرين، ط1 ، دار الراوي للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية الدمام ، 2000م ، ص 13.

[4] وجيه كوثراني ، المرجع السابق ، ص ص 25 – 26.

أ- الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة بلاد الشام :

اطلق اسم بلاد الشام على المنطقة التي تحدها جبال طروس شمالا وصحراء سيناء وخليج العقبة جنوبا والبحر المتوسط غربا وبادية الشام شرقا ، وقد استهل القرن التاسع عشر في بلاد الشام أربع ولايات : ولاية حلب وولاية دمشق وولاية طرابلس وولاية صيدا وكانت ولاية دمشق اوسع هذه الولايات وأكثرها سكانا .[1]

ونجد أن حد الشام عرف بأنه من الغرب البحر المتوسط ومن الشرق البادية من أيله الى الفرات ومن الفرات الى أسيا الصغرى وشمالا الروم وجنوبا حد مصر وتيه بني إسرائيل ، و أوصل الحد غربا الى طرطوس قرب أذنة الى رفح بين مصر والشام.[2]

وقيل "أن حد الشام ينتهي بسفوح جبال طروس المعروفة بالدروب عند العرب آخذا ماوراء خليج الاسكندرونة لجهة أرض الروم ، وكان جبل السَيَّاح بفتح السين وتشديد الياء حدا بين بلاد الشام والروم" .[3]

ويقول الادريسي : "ومن السويدية الى جبل رأس الخنزير عشرون ميلا وعلى هذا الجبل دير كبير وهو أول بلاد الأرمن ، وآخر بلاد الشام ، فما كان من جهة بلاد الشام على ضفة الفرات فهو شام ، وما كان على الضفة الأخرى من الشرق فهو عراق ، فصفيين مثلا في الشام وقلعة عجبر في الجزيرة الفراتية... وما كان من دير الزور على الفرات الى جهة الشام فهو من الشام ، وما كان على الشاطئ الأخر الى الشرق فهو العراق... كما أن أيله هي آخر الحجاز و أول الشام ، فالعريش أو رفح أو الزعقة هي حد الشام الجنوبي الغربي ، ومعان نصفها الشام ونصفها للحجاز، فيقال معان الشامية ومعان الحجازية" .[4]

---

[1] احمد طربين ، تاريخ المشرق العربي المعاصر، مديرية الكتب الجامعية ، دمشق ، 1986م ، ص 335.

[2] محمد فاروق الخالدي ، المرجع السابق ، ص 15.

[3] وجيه كوثراني ، المرجع السابق ، ص 38 .

[4] محمد كرد علي ، خطط الشام ، ج1 ، ط2 ، مكتبة النوري ، دمشق ، 1983م ، ص ص 9 – 10.

أما بالنسبة للموقع الفلكي لبلاد الشام تقع غرب خط غرينيتش بخطي طول 34 درجة و 37 درجة ، وشمال خط الاستواء بخطي عرض 31 و34 درجة .[1]

ونجد في الجانب الجغرافي الاقليمي في النصف الأول من القرن العشرين قد تم التعريف بمنطقة بلاد الشام ، إذ ينقسم سطح بلاد الشام الى الأقسام التالية:

- سهل ساحلي ضيق يطل على البحر الابيض المتوسط .
- جبال مرتفعة تمتد من الشمال الى الجنوب اهمها جبال لبنان .
- هضبة متوسطة الارتفاع فيما يلي الجبال شرقا وهذه الهضبة تسمى صحراء الشام .
- سهل ساحلي يطل على البحر الابيض المتوسط .
- اخدود عميق يمتد من الشمال الى الجنوب وينحصر بين مرتفعات شرق الاردن وبين امتداد جبال لبنان غربا ويجري به نهر الاردن الذي يصب في البحر الميت .
- هضبة متسعة تمتد الى سهل العراق جافة شبه صحراوية وتسمى شرق الاردن .[2]

اما بالنسبة لتقسيم المنطقة "بلاد الشام" الى ولايات عثمانية في مطلع القرن العشرين بذكر مساحتها وعدد سكانها والكثافة السكانية في كل منها نأخذ كنموذج تقديرات السفارة الالمانية في اسطنبول عام 1915[3] :

[1] نصيرة حناش ، فاطمة الزهراء رانم احمد ، المرجع السابق ، ص 11 .

[2] عبد الحميد السومي وآخرون ، **الجغرافية الاقليمية المصورة** ، ط2، مطبعة سعد مصر ، القاهرة ، 1937م ، ص 24 .

[3] وجيه كوثراني ، المرجع السابق ، ص 41 .

اسم الولاية او المتصرفية	المساحة بالكلم مربع	عدد السكان	الكثافة في كلم مربع
اضنة	33.900	488.900	12
حلب	86.600	944.700	11
بيروت	16.000	727.400	45
متصرفية لبنان	3.100	500.000	161
متصرفية القدس	17.100	382.000	22
سورية (دمشق)	95.900	883.600	9
متصرفية دير الزور	78.000	81.400	1
المجموع	***338.600**	**4.008.000**	**100**

*مجموع المساحة 338.600 بالتصحيح هو 330.600 .

الجدول :

التقديرات الألمانية لمساحة وسكان الولايات العثمانية

التي تتقاسم سورية في عام 1915[1]

[1] وجيه كوثراني ، المرجع السابق ، ص 41 .

2- الدولة العثمانية 1860-1914 م "من تركيا الفتاة الى جمعية الاتحاد والترقي".

في فترة الحكم العثماني على البلاد العربية أو ما يسمى بمرحلة ضعف الدولة وبداية انحطاطها أمام القوى الغربية ظهرت بها طبقة مثقفة من الأحرار أو شبه الأحرار المتأثرين بالآراء والأفكار الغربية تهدف الى تقوية الامبراطورية العثمانية وهذا لاستمرار السيادة التركية الخاصة ، يمكن إرجاع هذه الحركة الى عهد السلطان عبد العزيز 1861-1876م ، الذي جمد الاصلاحات التي قام بها سلفه عبد المجيد 1839-1861م، والذي لم يهتم ألا في الانغماس في شهواته الخاصة .[1]

أ-"تركيا الفتاة" :

هو مصطلح اطلقه مجموعة من الشباب الذين يؤمنون بأن إنقاذ الدولة لا يكون إلا في ضل تطبيق نظام برلماني ، ظهرت هه الفئة سنة 1860 ، تركز جل نشاطاتها في أوروبا وكان لها الدور في عزل السلطان عبد العزيز عن العرش وتوليه مراد الذي كان مواليا لها .[2]

أما حركة "تركيا الفتاة" هي نتاج جماعة صغيرة من المثقفون الأحرار الأتراك تواصلت فيما بعد كحركة وأخذت تظهر كموجة اصلاحية ضد الحكم الفاسد الذي ساد الامبراطورية العثمانية ، وكان من أهدافها أن تعيد الدستور وتقيد السلطان، وقد بارك هذه الحركة الكثيرون من غير الأتراك، كان من أعمال تركيا الفتاة سنة 1864م انشاء أول مجلة ناطقة بسمها في لندن (حريت) ، وتأسيس جالية "تركيا الفتاة" بباريس ولندن ، ضمت المدافعين عن هذا الاتجاه الحديث .[3]

---

[1] أرنست رامزور ، **تركيا الفتاة وتورة 1908** ، تر: صالح احمد العلي ، مؤسسة فرانك لين للطباعة والنشر، بيروت ، 1960م ، ص ص 39- 40 .

[2] عبد الحميد الثاني ، **مذكرات عبد الحميد** ، تر : محمد حرب ، ط3 ، دار القلم ، دمشق ، 1991م ، ص 19.

[3] أرنست رامزور ، المصدر نفسه ، ص 34.

هذه الحركة "تركيا الفتاة" التي كانت ذات صبغة أوروبية بالدرجة الأولى سرعان ما أخذت أشكال سياسية ، فبتأثير المؤسسات والعادات الأوروبية الغربية ، أخذ زعماءها يطالبون بالتحرر من طغيان السلاطين الأتراك ، وبادخال الحكومة الدستورية في الحكومة العثمانية ، وهذا ما سوف يعطي تلقائيا قيام امبراطورية قوية حديثة . [1]

كانت الجهة التنفيذية لحزب تركيا الفتاة هي جمعية "الاتحاد والترقي"[2] التي عرفت بهذا الاسم منذ سنة 1889م ، و قد حظيت هذه الجمعية بدعم الدول الأوروبية الغربية ، التي تهدف للتخلص من الدولة العثمانية وبأي ثمن .[3]

ب- جمعية الاتحاد والترقي :

تعتبر جمعية الاتحاد والترقي امتداد لحزب تركيا الفتاة ،[4] كان أول من شكل نواة الجمعية سريا "إسحاق سكوتي ، وشركس محمد رشيد ، وعبد الله جودت" بزعامة إبراهيم تيمو التي عرفت باسم الترقي والاتحاد ثم اشتهرت بالاتحاد والترقي[5] ، ضمت المثقفين الأتراك بالإضافة الى بعض اليهود ، علما أن ادارتها وجمعيتها العمومية كانت في أماكن متفرقة ، الجمعية بباريس ، والادارة "بسيلانيك"[6] ، وقد اتحد الجناح العسكري والمدني في هذا العمل .

---

[1] أرنست رامزور ، المصدر السابق ، ص 34.

[2] **الاتحاد والترقي** : هو أول حزب سياسي في الدولة العثمانية كان ظهوره عام 1908م سريا مكونا من خلايا الطلبة الحربية والطلبة العسكرية ، هدف الى معارضة حكم السلطان عبد الحميد والتخلص منه ، **انظر:** عبد الحميد الثاني ، المصدر السابق ، ص 56.

[3] اسماعيل النوري الدوري ، محمد شوكت ، خديعة جماعة الاتحاد والترقي في خلع السلطان عبد الحميد ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية** ، المجلد 16 ، العدد3 ، 2009 ، ص 342.

[4] سليمان بن صالح الخراشي ، كيف سقطت الدولة العثمانية ، ط1 ، دار القاسم ، السعودية ، 1420هـ ، ص 40.

[5] ارنست رامزور ، المصدر السابق ، ص 51.

[6] **سيلانيك** : إحدى المدن العثمانية التي تقع على بحر ايجة ، واغلب سكانها من يهود **الدونمة*** اصبحت مقرا لجمعية نادي الاتحاد والترقي ، **انظر:** اسماعيل النوري ، محمد شوكت ، المرجع السابق ، ص 363.

***الدونمة** : كلمة هذه تعني بالتركية "الردة" ، هي جماعة من اليهود الذين ابطنوا الكفر واظهرو الاسلام ، **انظر:** محمد علي قطب ، يهود الدونمة ، ط1 ، دار الأنصار، القاهرة ، 1978 م ، ص 5 .

في سنة 1876 م تركزت السلطة في يد **عبد الحميد الثاني**[1] الذي قام بحل المجلس النيابي وعلق الدستور الاصلاحي الذي كان قد فرضه أعضاء الاتحاد والترقي بداعي الاصلاح ، و برزت مجموعة سرية عملت على استمرار النشاط ، فقد بعثت الجمعية في سنة 1894م فريقا من الشبان الأحرار الى باريس ليؤسسوا فرعا للجمعية فيها ، ويقوموا بنشر الجرائد والرسائل فيها ، كانت تهدف هذه الى مقاومة السلطان واقامة نظام حكم دستوري لتحقيق العدل والأمان واخماد الفتن .[2]

عقد أعضاء الجمعية مؤتمرهم الاول في باريس سنة 1902م إذ أعلنوا فيه شعار الجمعية "الحرية الاخوة المساواة" ، بدات الجمعية في التوسع وبشكل سريع بعد هذا المؤتمر والى غاية 1906م ، فظهر من ينادي بمبادئها وشعاراتها في اسطنبول و جونيف والقاهرة ، تغلغلت في الجيش منذ 1906م ، إذ أسس عدد من الضباط أولى الجمعيات في دمشق باسم "جمعية الوطن والحرية" ، من بين هؤلاء الضباط مصطفى كمال (اتاتورك فيما بعد)[3] ، ومنها ظهور فروع لهذه الجمعية في الجيش الخامس في يافا والقدس وبيروت والعريش ، ومن هناك الى ضباط الجيش الثالث في سيلانيك فأطلقو اسم جمعية الحرية العثمانية على جمعيتهم .[4]

---

[1] **عبد الحميد الثاني 1842-1918م** : ولد عام 1842م ، أول سلطان يضفي حركة تغريب الدولة العثمانية بصفة رسمية ، تولى السلطنة سنة 1876م حتى 1909 م ، أول من أصدر دستورا عثمانيا 1876 م ، واتجه الى تقوية الرابطة الاسلامية في السلطنة العثمانية ، كان عبد الحميد أخر السلاطين الحقيقيين لدولة العثمانية إذ في سنة 1909م تم خلعه من طرف جمعية الاتحاد والترقي واستأثرت بالحكم لنفسها ، **أنظر** : عبد الحميد الثاني ، المصدر السابق ، ص ص 17-21.

[2] روحي الخالدي ، الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، 2012 م ، ص 50.

[3] **مصطفى كمال اتاتورك** : ولد بمدينة سيلانيك 1881م ، كان احد اعضاء مجموعة سينالياك ومحافلها الماسونية . رئيسا لاركان حزب الفرقة الرديفة الحادية عشر الموجودة في منطقة سيلانيك ، بقي ليحمل لواء المرحلة التالية ، اول رئيس الجمهورية التركية فيما بعد.. ، وليصبح بعد الحرب العالمية الاولى العنصر الفعال في القضاء على الدولة العثمانية ، **انظر**: اسماعيل النوري ، محمد شوكت ، المرجع السابق ، ص ص 348 – 349.

[4] اسماعيل النوري ، محمد شوكت ، المرجع نفسه ، ص 342.

هذه الجمعية "الاتحاد والترقي" كان لها الدور الكبير في اقامة ثورة ضد حكم السلطان عبد الحميد في 24 جويلية 1908م وأجبرته على إعلان الدستور الجديد ،[1] وإجراء انتخابات للهيئة التشريعية فيما يعرف بالمبعوثان أي النواب ، ففتح السلطان البرلمان ، الذي انتخب من طرف مجلس الأعيان والمبعوثان ، وبذلك تمكنت الجمعية من فرض بعض أفكارها وبرامجها ، وأطلق على عملية العودة الى الدستور بـ: "المشروطية الثانية" .[2]

ثم أقالت السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909 من الحكم ، إذ يقول هنا السلطان في رسالته الى الشيخ محمود ابو الشامات قائلا : **<< ... انني لم أتخلى عن الخلافة الاسلامية لسبب ما ، سوى أنني بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاديون ... وتهديدهم ، اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة ... >>** .[3]

[1] علي محمد الصلابي ، **السلطان عبد الحميد وفكرة الجامعة الاسلامية** واسباب زوال الخلافة العثمانية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ت) ، ص 67

[2] اسماعيل النوري ، محمد شوكت ، المرجع نفسه ، ص 345

[3] انظر الملحق **رسالة السلطان عبد الحميد الثاني الى الشيخ محمود ابو الشامات**

جـ – سياسة الاتحادين من 1908م الى 1914م :

تولى الاتحاديون زمام الحكم في الدولة العثمانية بعد اعلان الدستور الثاني 1908م ، ولكنهم في بادئ الأمر لم يتسلموا الحكم مباشرة بالرغم من أكثريتهم البرلمانية ، كانت لجنتهم المركزية في سيلانيك هي المسيطرة على الأمور تحت صفة سرية ، كان أعضاؤها يملون على أعضاء الحكومة إرادة الجمعية ، وكانت كل أنديتها في الأقاليم تسير على نهجها هذه ،[1] ثم بعد خلع السلطان عبد الحميد 1909م استعاد الاتحاديون نفوذهم ، وأصبحت قوة سياسية مهيمنة في الدولة العثمانية .[2]

وقد تعاقب على مقام الخلافة أثناء حكم الاتحاديون بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني "محمد رشاد الخامس" و "محمد وحيد الدين السادس" ،[3] في هذه الفترة عمل أعضاء الاتحاد والترقي على تولي زمام الأمور في الدولة ، وأن يصبح الحكم مقتصرا على العناصر التركية خاصة دون العناصر الأخرى ، وقد كشف زعماء جمعية الاتحاد والترقي عن سياستهم الرامية الى تتريك عناصر الدولة و وأظهروا تعصبهم للقومية التركية ، فكان الاستعلاء التركي واضحا في مختلف النواحي وقد أدت سياستهم الى تصدع العلاقات العربية التركية . [4]

---

[1] سليمان بن صالح الخراش ، المرجع السابق ، ص ص 50– 51 .

[2] روبير مانتيران ، تاريخ الدولة العثمانية ، تر: بشير السباعي ، ج2 ، ط1 ، دار الفكر للدراسات، القاهرة ، 1993م ، ص 264 .

[3] سليمان بن صالح الخراش ، المرجع نفسه ، ص 54 .

[4] محمد ماجد السيد صلاح الدين ، العلاقات العربية– التركية في بلاد الشام في الفترة ما بين 1876– 1914 م ، رسالة استكمال لمتطلبات درجة الماجيستير في التاريخ ، الجامعة الأردنية ، كلية الادب ، قسم التاريخ ، 1979 م ، ص 148.

ضمت جمعية الاتحاد والترقي قواد بارزين تحكموا في مصير الدولة : "**طلعت باشا**[1] **وانور باشا**[2] و **جمال باشا**[3]" ، كانت شعارات جمعيتهم "الحرية والعدالة والمؤاخاة" ، إلا انهم خدعوا الأمة حيث أنهم عملوا عكس ما يمليه عنهم شعارهم ، كانت أعمالهم استبدادية في الرأي والحكم و عملوا على اغتيال كل معارضيهم ، و أوقفوا الجرائد المناوئة لهم ، وتلاعبوا بالانتخابات لصالحهم .[4]

وقد اتسمت سياستهم بـ : "**الطورانية**"[5] إذ أن أغلب عناصر جمعية الاتحاد والترقي من الأتراك ، فألحوا الى ضرورة تفوق العنصر التركي وسيادته على بعض العناصر الأخرى ، فعملوا على فرض هذه السيادة ، من هنا ظهرت النزعة القومية التركية التي عرفت باسم " الجامعة الطورانية" ، وعملوا على نشر هذه الأفكار في سائر البلاد العثمانية .[6]

---

[1] **طلعت باشا 1882-1921 م** : سياسي ورجل دولة تركي كان من الاوائل الذين انظموا الى لجنة الاتحاد والترقي ومن منظمي انقلاب 1908م ، انتخب بعد الانقلاب نائبا في المبعوثان شغل مناصب وزارية عديدة ، أحد القادة اللجنة الثلاثية الحاكمة في 1917م ، تسلم منصب رئاسة الوزراء ، هرب من تركيا بعد الحرب العالمية الأولى ولقي حتفه في برلين على يد شاب أرمني انتقاما لضحايا الارمن ، **انظر** : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ،ج 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص 785.

[2] **انور باشا 1881-1922 م** : ضابط وسياسي تركي، لعب دورا هاما في ثورة 1908 م ضد السلطان العثماني، وعمل كضابط في حملة طرابلس ضد الايطاليين سنة 1911م، شكل مع طلعت باشا وجمال باشا قيادة ثلاثية ذات نزعة قومية طورانية حكمت تركيا اواخر الحرب العالمية الاولى، حكم عليه بعد الحرب بالموت إلا أنه فر وحاول أن ينظم ثورة إسلامية ضد حكم كمال أتاتورك إلا أنه فشل وقتل خلالها، **انظر** : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج1، المرجع نفسه ، ص 375.

[3] **جمال باشا أحمد** (السفاح) **1872-1922** م : ضابط بالجيش العثماني ، ولد بإسطنبول وتخرج من المدرسة الرشدية ومدرسة الأركان ، كان أحد الثلاثة العسكريين الذين حكموا تركيا خلال الحرب العالمية الاولى، شغل مناصب عديدة في الجيش العثماني والتحق بجمعية الاتحاد والترقي السرية ، نال شهرة كبيرة نتيجة صرامته خلال حكمه، عين حاكما على سورية وكان قاسيا على المناضلين العرب بالسجن والتعذيب والتشريد فساق منهم عددا الى المشنقة سنة 1916م بتهمة الاتصال بالحلفاء اغتيل سنة 1922م **انظر** : عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ، ج2 ، المرجع نفسه ، ص 74 .

[4] سليمان بن صالح الخراش ، المرجع السابق ، ص ص 54- 56.

[5] **الطورانية** : حركة سياسية شوفانية تركية نشأة في أواخر القرن التاسع عشر، استهدفت توحيد جميع أبناء العرق التركي لغويا وثقافيا وسياسيا ، والتسمية مأخوذة من طوران وهي الوطن التركي القديم في اواسط أسيا ، **انظر** : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج3 ، المرجع نفسه ، ص 879 .

[6] محمد ماجد السيد صلاح الدين ، المرجع السابق ، ص144.

و دعت هذه الجامعة الى إحياء تاريخ أجدادهم السابق على الإسلام ، وتخليص الفكر التركي من التأثيرات القومية الأخرى ،[1] فقد حكموا الدولة على أساس السيادة الجنسية للعنصر التركي ، وأعلوا الجنس التركي على سائر الأجناس بصفتهم هم من أنشأوا هذه الدولة ، واعتبرت حركة تنادي بالقومية ، والتي استمدت أسسها من تجديد الايمان بانتساب الشعب التركي الى أصول طورانية .[2]

واتبع الاتحاديون بعد توليهم الحكم السياسة المركزية في الحكم ، وذلك أنهم كانوا يهدفون الى دمج الأقليات والولايات الغير التركية تحت ضل الامبراطورية العثمانية ، وجعلوا حكم هذه الولايات في أيديهم ، وأقاموا الحكم المركزي ، وفرضوا سياسة التتريك[3] في الحكم ، وفي السيادة وفي البرلمان ، وفي اختلاف الاجناس ، وفي الدين ومحاربة الإسلام ، وفي التعليم واللغة .

هؤلاء الاتحاديون طبقوا سياسة العنف والإرهاب و سياسة البطش والإعدام في من خالفهم ، وأطلقوا ألاف المساجين في أول عهدهم ، وطردوا كثيرا من الضباط المعارضين لهم ، وألغوا إعفاء طلاب المدارس الشرعية من الخدمة العسكرية ، فحصلت اضطرابات شديدة في جل الدولة ، وكثرت الثورات في عهدهم مثل : ثورة البدو في منطقة الكرك في شرقي الأردن ، عاقبت الدولة المئات من البدو وأعدمت الكثير منهم سنة 1910 م .[4]

[1] محمد فاروق الخالدي ، المرجع السابق ، ص 98.

[2] جورج انطونيوس ، يقضة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، تر: ناصر الدين الأسد ، احسان عباس ، ط8 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، 1987 م ، ص ص 181 – 182.

[3] رشيد مقداد ، جمعية الاتحاد والترقي ودورها في سقوط الخلافة الاسلامية العثمانية 1908– 1924 م ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تاريخ معاصر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2017–2018 م ، ص 44 .

[4] محمد فاروق الخالدي ، المرجع نفسه، ص 107– 108 .

الفصل الثاني: الأوضاع السياسية في بلاد الشام أواخر العهد العثماني

- **المبحث الأول : التنظيمات العثمانية (1835-1918م):**

1- التنظيمات العثمانية الجديدة (1861-1908م) .

2- التنظيمات العثمانية الجديدة (1861-1908م) .

3- الاصلاحات العثمانية في فترة حكم الاتحاديين (1908-1918م) .

- **المبحث الثاني : الحكم العثماني في بلاد الشام (1914-1918م):**

1- التعريف بأحمد جمال باشا (1872-1922م) .

2- جمال باشا حاكما على بلاد الشام .

3- سياسة جمال باشا في بلاد الشام (1914-1918م)

4- آراء حول جمال باشا .

5- جمال باشا وسياسة الاضطهاد .

- **المبحث الثالث تداعيات سياسة الاتحاديين (1908-1918م) في بلاد الشام:**

1- تداعيات سياسية الاتحاديين على العرب (1908-1914م) .

2- تداعيات سياسة جمال باشا على العرب (1914-1918م) .

المبحث الثاني : التنظيمات العثمانية (1835-1918م)

1- بداية التنظيمات العثمانية (1835-1861م) :

يتلخص تاريخ الدولة في أخر طور لها ، بأنه كان نسيجا من تشابك عمليتي نمو النفوذ الأوروبي و حركة الاصلاحات ، ذلك أن هذا النفوذ وتدهور نظام الحكم العثماني ، دفعا بالدولة أن تصلح من شأنها ، واستمدت أدوات الاصلاح ووسائطه من الأساليب العسكرية والادارية الجديدة .

وكانت مدة الخمسين سنة تقريبا ابتداء من عشرينات القرن التاسع مدة تغير سريع ، كان يعرف بالتنظيمات أو بالتشكيلات الجديدة ، وغرض ذلك كله إيجاد جيش حديث عصري وخلق هيكل جديد من الادارة والقوانين المدنية المركزية لعله يوقف التفكك والانحلال في جسم الدولة العثمانية ، ويحول دون تدخل الدول الأوربية في شؤونها ، ومن ثم يقنعها بصلاحيتها في البقاء . [1]

لذلك قرر السلطان محمود الثاني إتباع سياسية مركزية وإعادة الحكم المباشر الى كافة الولايات العثمانية ، كما أنجز برنامج اصلاحات واسع النطاق وضعت فيه الخطوط الرئيسية التي اعتمدها مصلحو الدولة خلال القرن تاسع عشر ومطلع القرن العشرين . [2]

---

[1] نورس علاء موسى كاظم ، الاصلاح الاداري العثماني بين النظرية والواقع ، مجلة كلية الآداب ، العدد 32 ، جامعة بغداد ، العراق ، 1982م ، ص 361.

[2] ابراهيم خليل أحمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516-1916م) ، دار ابن الاثير، العراق ، 2005م ، ص ص 188-189.

وبعد وفات السلطان محمود الثاني خلفه السلطان عبد المجيد وبدأ مرحلة جديدة من حركات التنظيمات التي مست جميع نواحي الادارة واعتبرت بداية فجر جديد ، امتدت حتى سنة 1877م ، وتستند التنظيمات الى مرسومين اصلاحيين أساسيين صدر الأول في 1839م وعرف باسم خط شريف "كالخانة" [1] ، حيث احتوى على الملامح الرئيسية التي شهدتها أوروبا في دساتيرها ، حيث فرضت المساواة بين جميع رعايا السلطان أمام القانون أو بصفة رسمية وقد أكد على ثلاثة نقاط هي :

- ضرورة ايجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم .
- ضرورة ايجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل نظام "**الالتزام**"[2] .
- ضرورة توفير نظام ثابت للجندية حيث لا تستمر مدى الحياة بل تحدد مدتها لفترة تتراوح بين أربع أو خمسة سنوات .[3]

إن المبادئ الأساسية التي نص عليها خط كالخانة وإن لم تكن تتسم بشيء من الأفكار الجديدة ، إلا أنها تعتبر تحولا في المستوى الذي كانت عليه الادارة والعدالة [4] ، حيث يعد خطوة كبيرة نحو الأخذ بالقوانين الوضعية حين قرر المساواة التامة بين المسلمين وغيرهم في محاولة لمنع الدول الأوربية الكبرى من التدخل في الشؤون الدولة العثمانية بحجة حماية الجماعات الغير الاسلامية . [5]

---

[1] ابراهيم خليل أحمد، المرجع السابق ، ص 191.

[2] **نظام الالتزام** : هو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعاهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة ، بحيث يدفعها المتعاهد (الملتزم) مقدما للدولة ، ثم يحصلها من اضعاف مضاعفة من المجتمع بالاستناد الى قوات حكومية وقد بدأ بهذا النظام من القرن السابع عشر ميلادي ، وكان له تأثير سيء على مجتمع العثماني لكن تأثيره على الحكومة كان ايجابيا نظرا لحصولها على الأموال عن مصادر دخلها مقدما ، وقد الغي هذا النظام في سنة 1856م ، **انظر** : سهيل صبان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2000م ، ص 35.

[3] فاتح فهد حسون ، الدولة العثمانية والوطن العربي : حركة تحرير الوطن ، (د.م)، (د.س) ، ص 8 .

[4] نورس علاء موسى كاظم ، المرجع السابق ، ص 364 .

[5] ابراهيم خليل أحمد ، المرجع نفسه ، ص 193.

أما بالنسبة للمرسوم الاصلاحي الثاني فعرف باسم خط "شريف همايون" صدر سنة 1856م ، وقد جاء بلهجة جادة من الوعود وكان أكثر دقة في تحديد التغيرات وكانت صيغته أكثر عصرية ، وكانت أكثر اقتباسا عن الغرب[1] ، وقد تضمن ما يلي :

- إلغاء نظام "الالتزام" والقضاء على الرشوة والفساد .
- المساواة في تجنيد بين المسلمين وغيرهم .
- معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية مهما اختلفت عقائدهم .
- المحافظة على الحقوق والامتيازات التي تمتع بها رؤساء الملل الغير إسلامية .
- فتح معاهد التعليم أمام المسيحيين لتفتح أمامهم وظائف الدولة .
- السماح للأجانب بامتلاك الأراضي في الدولة ، كما وعد السلطان بالاستعانة برأس المال والخبرات الأوربية بهدف تطوير اقتصاد الدولة . [2]

إن مبادئ المرسومين الاصلاحيين والتي تهدف الى إرساء الدولة على أساس قانوني وفكري جديد ، لم تأخذ طريقها الى تطبيق العملي إلا ببطء شديد ويمكن أن يعزى ذلك الى عدم توفر الظروف الموضوعية التي تمكن من فعاليتها و التي ترتبط أساسا بأجهزة الحكم والادارة حيث كانت تفتقر الى الكفاءة والنزاهة بدرجة كبيرة ، فهي لم يطرأ عليها تغيير أو تبديل ذا قيمة من قبل لذلك كان من الصعب أن تتأقلم مع التنظيمات الجديدة . [3]

[1] ابراهيم خليل أحمد، لمرجع السابق ، ص 191.

[2] فاتح فهد حسون ، المرجع ، ص 8 .

[3] عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م) ، دار المعاف ، مصر ،(د . ت)، ص 25.

ثم تولى المجلس الأعلى للتنظيمات سنة 1845م مهمة تنظيم حركة الاصلاح وتوجيهها ،هذا المجلس الذي يتألف من ثلاث أقسام اداري وتشريعي ومالي ، والذي عملت الدولة بالتعاون معه على استكمال مشروعات الاصلاح ، فنفذ برامجها وزاد في اتساع حركة الاصلاح ، وقد تناوب على ترأس هذا المجلس رجال كبار شغلوا مناصب هامة في الدولة عرفوا بإيمانهم بالإصلاح والحث عليه .[1]

لقد أحرزت الاصلاحات التي قامت بها الدولة نجاحات عديدة ، فقد مهدت الطريق لمجهودات أكثر فعالية فيما بعد، وقد صدرت مجموعة من القوانين كان لها تأثيرها في تنفيذ عملية الاصلاح ، كما استمر صدور سلسلة من التقنيات التي لعبت دورا كبيرا في تعميم القانون وفي تضييق مجال الممارسة التحكيمية للسلطة من جانب القضاة والموظفين ، وفي هذا المجال شكلت لجنة لتقنين القانون المدني للدولة مع مراعات احتياجات العصر، عرفت اللجنة باسم مجلة "الاحكام العدلية" ، كما جرت اصلاحات ادارة الولايات ، وصدر نظام خاص بهذا الشأن سنة 1864م، و أكمل سنة 1871م بنظام اخر هو "**نظام ادارة الولايات العمومية**" الذي استمر حتى سنة **1918م** ، هنا هدفت الدولة الى جعل الولايات محكومة من قبلها حكما أوثق وأضبط ، حيث حرصت في هذين النظامين على بسط الحكم المركزي في الولايات ، وتأكيد خضوعها لها ، وتنظيم ادارتها على نحو يكفل للدولة الهيمنة على كل فروع العمل الحكومي بها .[2]

[1] ابراهيم خليل أحمد، المرجع السابق ، ص ص 194- 195.

[2] نورس علاء موسى كاظم ، المرجع السابق ، ص 370.

2- التنظيمات العثمانية الجديدة (1861-1908م) :

وفي أواخر عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876م) صدر خط الاصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م ، فقد ألح السلطان على حاجة الدولة الى الاصلاح ماكدا على ما جاء في خطي كالخانة والتنظيمات الخيرية بضرورة تامين حقوق الأهالي والتزام العدل ومنه الى تنظيم ادارة الحكومة ومن اهم ما طلب السلطان اجراءه ما يلي:

- الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وصيانة الاحكام القانونية
- المحاكم: أن يكون أعضاؤها مؤهلين متحلين بصفات العفة والاستقامة محافظين على الحق والعدل
- ديوان الأحكام العدلية يجب أن تنظم فيه هيئة محاكمة وتنسيق وضائف مأمورياتها واجراء الاصلاحات الصحيحة في متفرعاتها
- التحري على سبب زيادة الايرادات
- اعتراف السلطان بسوء توزيع وتحصيل التكاليف المالية من الرعاية وطلب بوضع أنظمة تراعي اصلاح هذا القطاع
- الاجتهاد بإصلاح الزراعة والفلاحة والتجارة وتكثيرها في البلاد
- التأكيد على المساوات بين جميع أصناف الرعاية .[1]

لقد نجح الحكم المركزي الذي فرضته الدولة العثمانية في ولاية سورية وغيرها من ولايات بلاد الشام الى حد كبير ، وهكذا نجد أن هذه التنظيمات سابقة الذكر قد شملت تنظيم التعليم وتنظيم القضاء ، وتنظيم شؤون الجندية وميزانية الدولة ومختلف الشؤون الادارية .[2]

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ص 31 – 33.

[2] المرجع نفسه ، ص 35.

ثم شهدت تنظيمات أخرى في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني الذي دام ثلث قرن من الزمن ، والذي بدأ بدستور 1876م ، وإنتهى بإعلان الدستور السابق ثانية مرة أخرى سنة 1908م ،[1] حيث شهدت فترة حكمه نشاطا إصلاحيا بارزا ،[2] وافق السلطان على إعلان الدستور 1876م لمطابقته لأحكام الشرع الشريف ، ثم طلب السلطان من مدحت باشا إعلان القانون الأساسي ،[3] وبعد مناقشات عديدة انتهى اجتماع اللجنة التي تزعمها الصدر الأعظم مدحت باشا ، والذي كتب الى الباب العالي بعد[4] ما أوعز له إعلان القانون الأساسي قائلا :"لم يكن غرضنا من إعلان القانون الأساسي إلا محو الاستبداد ، وتعيين ما لجلالتكم من الحقوق وما عليها من الواجبات ، وتعيين وظائف الوكلاء ومسؤولياتهم وتأمين جميع الناس على حريتهم ، حتى ترتقي البلاد في معارج الارتقاء" [5]، صيغ هذا القانون في 119 مادة تضمنت حقوق السلطان في الحكم ، فمنحة حق عزل الوكلاء وتنصيبهم وتوجيه المناصب والرتب ، وسك النقود باسمه ، وعقد المعاهدات وإعلان الحرب والعفو وتخفيف العقوبات وعقد المجلس العمومي وفضه ، باختصار فان السلطان يتمتع بالحقوق الدستورية كأي ملك دستوري ، كما تضمن قانون النص على حرية العثمانيين ومواساتهم ، ونص على مسؤولية الموظفين ضمن نطاق وظائفهم ، لكن التجربة الدستورية الأولى هذه والتي استهدفت اقامة حكومة دستورية برلمانية عثمانية في القرن التاسع عشر لم تعمر أكثر من سنة واحدة ، حيث أقدم السلطان على حل البرلمان الى أجل أخر ، وعلق دستور 1876م الى أن أرغم على اعلانه ثانية في سنة 1908م .[6]

---

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع سابق ، ص 38.

[2] حمزة التومي ، الاصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية والضغوط الأوربية (1792-1924) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة المسيلة ، 2015-2016 ، ص 47.

[3] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع نفسه ، ص 41.

[4] حمزة التومي ، مرجع نفسه ، ص 47.

[5] محمود روحي بك الخالدي ، الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة ، مطبعة المنار ، مصر ، 1909م ، ص ص 70 -71.

3- الاصلاحات العثمانية في فترة حكم الاتحاديين (1908-1918م) :

أما في الفترة ما بعد إعلان الدستور فقد استطاعت الحكومة العثمانية أن تحقق بعض الاصلاحات التي كان للاتحاديين يد فيها ، فقد رمت التعديلات الى ارساء قواعد تمنح من خلالها الحريات ، منها للأهالي وأخرى لتطهير الادارة ، واعتبرت أرقى ما في بلاد الغرب من نظم دستورية حرة ، وكان الهدف منها ارساء قواعد حياة برلمانية معاصرة ، وصادق السلطان على هذه التعديلات في سنة 1909م .[1]

وكان من المنتظر أن تستمر حركة الاصلاح والتنظيمات في الدولة الى أقصى مدى لها ، الى أنها حالت دون ذلك نتيجة لخروج بعض المناطق عن نطاق سيطرة الدولة العثمانية (إعلان بلغارية استقلالها ، التحاق جزيرة كريك باليونان، واحتلال ايطاليا لولاية طرابلس 1911 والحرب البلقانية سنة 1912م) هذا من جهة ومن جهة أخرى النزاع بين أنصار الحكم المركزي المتمثل بالاتحاديين وأنصار الحكم اللامركزي وهم الأحزاب المعارضة للحكم المركزي ، فكثرت الخلافات والشكوك في الدولة وولاياتها خاصة بين السياسيين العرب والاتحاديين ، و بانتقال مقاليد الحكم الى حزب الحرية وبالائتلاف الذي كان يتبنى سياسة اللامركزية وتطبيقها في **البلاد العربية** ، طبقت العديد من الاصلاحات .[2] حيث قدم هذا الحزب لائحة اصلاحية في ولاية سورية تضمن :

- اجاد مجلس عمومي منتخب ومستقل وغير مقيد بالوصاية الادارية
- فصل البلديات عن الادارة المحلية ، والمجالس العمومية مشرفة على الادارة المحلية
- من لم يكن عربيا وجب عليه معرفة العربية التي لا يجوز استعمال غيرها في المحاكم[3]

[1] توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914، دار الهنا ، (د.م) ،1960 م، ص 132.
[2] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ص 45 50.
[3] المرجع نفسه ، ص 51 .

هذه الاصلاحات التي قام بها حزب الائتلاف لاقيت اعتراض فئة الاتحاديين عليها ، فكلا من الحزبين يغار على مصلحته التي تخدمه ، ثم سار النزاع بين الفريقين في بلاد الشام دون توقف . [1]

فباتخاذ الاصلاحات والعمل بها حصل الانقلاب الاتحادي الذي أطاح بوزارة كمال باشا ، وقدر للوائح الاصلاحية التي قدمت أن تبقى تحت يد الاتحاديين ، الى أن قلب الاتحاديون الحكومة على حزب الائتلافيين وذلك في 23 جانفي 1913م ، وإعلان وزارة اتحادية جديدة بزعامة محمود شوكت ، [2] التي سارعت الى تعطيل المجالس العمومية للولايات ، وشدد الاتحاديون قبضتهم على هذه الولايات عن طريق توسيع سلطات وصلاحيات الولاة والموظفين ، واخضاع المجاس العمومية لسيطرة الولاة ، لذلك وبدلا من أن ينفذ الاتحاديون اللوائح الاصلاحية السابقة أصدروا قانونا جديدا للولايات **كان إمتدادا لنظام الولايات الذي صدر في سنة 1864م** وصيغ في 148 مادة .[3]

[1] توفيق علي برو ، المرجع سابق ، ص 457.

[2] المرج نفسه ، ص ص 459 461.

[3] عبد العزيز محمد عوض ، مرجع سابق ، ص 51

المبحث الثاني : الحكم العثماني في بلاد الشام (1914-1918م)

1-التعريف بأحمد جمال باشا (1872-1922م) :

ولد عام 1872م في مايتيلين في جزيرة ليسبوس ، والده محمد نسيب بك الصيدلي العسكري ، كان جمال باشا من رجال الادارة العثمانية في حكومة الاتحاديين بين السنوات (1908-1916م) ، تخرج من المدرسة الحربية عام 1890م والأكاديمية 1893م في اسطنبول برتبة نقيب ،[1] شغل منصب ظابط بالجيش العثماني كان أحد الثلاث العسكرية حكموا تركيا خلال الحرب العالمية الأولى شغل مناصب عديدة في الجيش العثماني والتحق بجمعية الاتحاد والترقي السرية.[2]

اشترك في الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني[3]، نال شهرة كبيرة نتيجة صرامته خلال حكمه عين حاكما على سورية وكان قاسيا على المناضلين العرب بالسجن والتعذيب والتشريد فساق منهم عددا الى المشنقة سنة 1915م ثم 1916م بتهمة الاتصال بالحلفاء[4] ، شغل العديد من المناصب أثناء فترة حياته ، قتل في مدينة تبليسي عام 1922م على يد أرمني يدعى "اصفهان زاغ كيان" تأثرا لمشاركته في التخطيط لإبادة الأرمن.[5]

---

[1] جمال باشا ، مذكرات جمال باشا ، ، ج1 ، ط1 ، دار الفرابي ، بيروت ، 2013 م، ص 8.

[2] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص 74.

[3] الخوري اسطفان ابراهيم الخوري ، وثائق البطريرك الحويك السياسية ، ط 1 ، المركز الماروني للتوثيق والابحاث ، لبنان ، 2013م ، ص 285.

[4] عبد الوهاب الكيالي ، المرجع نفسه ، ص 74

[5] الخوري اسطفان ابراهيم الخوري ، المصدر نفسه ، ص 285.

2-جمال باشا حاكما على بلاد الشام 1914 :

دخل جمال باشا عالم السياسة العامة يوم أن وكلت له مسؤولية محافظ اسطنبول ، فصنع لنفسه مكانة سياسية وعسكرية في الدولة العثمانية عقب الانقلاب الحكومي[1] الذي أطاح بالقائد الذي قبله (كمال باشا)[2] ، وأقيمت مكانها حكومة (شوكت) الاتحادية .

يقول جمال باشا : **<<... يرجع أول اشتغالي الشخصي بسياسة الإمبراطورية العثمانية العامة الى الانقلاب الحكومي في يوم 23 جانفي 1913م ،[3] ففي عشية ذلك اليوم خرجت من هيئة تفتيش المواصلات...وقد عاد وقتئذ محمود شوكت باشا ، الذي عين صدرا أعظم قبل بضع ساعات ... فالتقاني عند مدخل سرايا الصدر الأعظم...صاح بي يا جمال بك فإنني أريد أن تتسلم في الحال منصب محافظ اسطنبول، فلا تتوان لحظة واحدة في اتخاذ كل الوسائل التي تظنها لازمة لحفظ النظام والثقة في العاصمة ...>>** [4] .

---

[1] جمال باشا ، المصدر سابق، ص 43.

[2] **كمال باشا (1836-1913م):** ولد في ليفكوشا في قبرص عام 1836م، أبوه القبطان صالح أغا ، درس في القاهرة ، أتقن اللغات الأجنبية ، شغل مناصب ادارية في اسطنبول ، عين واليا على العديد من المناطق العثمانية ، أيد المبادئ التي جاءت بها جمعية الاتحاد والترقي من شعارات الحرية والقيم الانسانية ، عارض إدارة حزب الاتحاد والترقي في تفردهم بالسلطنة والتعسف في قراراتهم وعدم اخلاصهم لشعاراتهم ،كان من أهم رجال السياسة المعدودين وأقدرهم حنكة ، تولى رئاسة الصدارة (الصدر الأعظم 27) أربع مرات ، توفي في مسقط رأسه عام 1913 . **انظر** : جمال باشا ، المصدر نفسه ، ص52.

[3] سعيدي امين ، علاقة الدولة العثمانية بالعرب في بلاد الشام أثناء الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها (1914-1918م) ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، (2013-2014م) ، ص 91 .

[4] جمال باشا ، المصدر نفسه ، ص 42.

ثم عين في شهر ديسمبر 1913م وزيرا للأشغال العامة ، وفي فيفري 1914م قام بإصلاح الأسطول العثماني الذي كان متدهورا ، وفي نوفمبر 1914م عين جمال باشا قائدا للجيش الرابع المرابط في سوريا.[1]

هكذا عين جمال باشا حاكما عسكريا في سوريا علما أنه أحد القواد الثلاث (أنور وطلعت وجمال) ، غادر جمال باشا اسطنبول في 21 نوفمبر ووصل الى دمشق في 5 ديسمبر من عام 1914 ليحكم سوريا حكما مطلقا لمدة ثلاث سنوات .[2]

اعتبر جمال باشا القائد الأول للجيش الرابع في بلاد الشام الذي أطلق يده في العمل السياسي والعسكري في كل من (سوريا وفلسطين ولبنان)[3]، هادفا الى تحقيق مشروعين اثنين هما الغاء الامتيازات التي يتمتع بها جبل لبنان منذ1861م واخضاعه للسيادة العثمانية ، والقضاء على الفكرة العربية ودعاتها ومتابعة حركة التتريك في البلاد .[4]

3-سياسة جمال باشا في بلاد الشام (1914-1918م) :

اشتهر جمال باشا بأسلوب البطش وطرق القتل والاغتيال وجرأته على سفك الدماء ، فهو مدبر مذابح الأرمن في اظنه ، وهو منظم مؤامرات الاتحاديين ، ومدبر فرع الجواسيس والعدائيين في جمعيتهم ، وهو الذي قتل العديد من الأبرياء في الأستانة عقب اغتيال محمود شوكت باشا ، فقد اختارته جمعية الاتحاد والترقي لقيادة الجيوش العثمانية المرابطة في سوريا لأنها رأت فيه أقدر رجل على تجسيد الخطة التي قرر اتباعها في البلاد العربية .[5]

---

[1] سعيدي امين ، المرجع السابق ، ص ص 91 – 92.

[2] محمد الفاروق الخالدي ، المرجع السابق ، ص 113.

[3] جمال باشا ، المصدر السابق ، ص 9.

[4] علي معطي ، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي ، دراسات في العلاقات العربية التركية (1908-1918م) ، ط1 ، مؤسسة عز الدين ، 1992م ، ص 245.

[5] مؤلف مجهول ، ثورة العرب الكبرى 1916م ، (د.ن) ، مصر ، 1916م ، ص 76.

يقول أحد معارف جمال باشا عنه :" أنه أشتهر بالحزم والشدة وقوة الارادة ...ولكنه حين قدم الى سوريا كان شر خلف لخير سلف...، و ظهرت على يده نقمة السلطة التركية على العنصر العربي" ، أي ظهرت خلال حكمه النزعة الطورانية بكل معانيها.[1]

لقد حمل جمال باشا سياسة الاتحاديين وعمل بها في البلاد العربية ، ولقد اختيرا لهذا الدور لأنه أحد الداعيين لهذه السياسة ، خاصة بعد أن تعهد لهم بأن يقضي على الروح العربية في سوريا شريطة أن يتركوه حرا في العمل ، وقد تمثلت هذه السياسة في :

وضع المناهج اللازمة لسياسة التتريك والاسراع في تنفيذها ، وإسناد القيادة في الولايات العربية الى ضباط أتراك وإقصاء الضباط العرب عنها وعن خدمتهم فيها ، والعمل على القضاء على الحركات الاصلاحية ، وتعزيز نفوذ جمعية الاتحاد والترقي في البلاد العربية وزيادة عدد أعضاءها ، وابعاد العرب الاصلاحيين من الاستانة واستمالة ما يمكن استمالته ، والعمل على إلغاء الأحزاب العربية كلها .[2]

لقد كان لوصول جمال باشا الى دمشق وقع حسن في النفوس ، فقد جاء عاقدا العزم على كسب السكان العرب لموالاة تركية ومؤازرتها [3]، متظاهر بكره الاتحاديين والميل الى العرب[4] ، فسارا في أوائل عهده على سياسة التودد للعرب بخبث ودهاء كبيرين .[5]

[1] محمد فاروق الخالدي ، المرجع السابق ، ص 113.

[2] علي معطي ، المرجع السابق ، ص ص 243- 244.

[3] جورج انطونيوس ، المرجع السابق ، ص 235.

[4] مؤلف مجهول ، المصدر السابق ، ص 76.

[5] الزيماوي سهيلة ، صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام (1908-1918م) حزب للامركزية الادارية العثماني ، مجلة الدراسات التاريخية ، مجلد 15 ، العدد 16 ، سوريا ، 1984م ، ص 201.

لم يتخذ جمال باشا في بادئ أمره أي إجراءات ضد الثوار العرب وذلك لتخوفه من تعرض وحدة العالم الاسلامي والتي كانت غاية مساعيه ومجهوداته ، يقول " لو حاكمناهم لظنت حكومات إسلامية عديدة و انقطع اتصالنا بها ، كمصر والهند والجزائر ومراكش ، أن الاتراك قد تملكتهم سورة الانتقام أو أنهم يسعون لتحقيق سيادة الأمة الطورانية بالفتك بوجهاء العرب ".[1]

ثم عمل جمال باشا على تحقيق أهدافه في البلاد ، فبعد أن حقق جمال باشا مشروعه الأول (إلغاء الامتيازات التي يتمتع بها جبل لبنان منذ 1861م واخضاعه للسيادة العثمانية) ، حيث احتل جبل لبنان وألغى امتيازاته ، وباشر في تنفيذ مشروعه الثاني (القضاء على الفكرة العربية ودعاتها).[2]

ثم أخذ جمال باشا يقرب أحرار البلاد منه ويستشيرهم ويقدرهم ، الى أن أمنوا جانبه وأخلصوا له ، وبعد أن كسب ثقة ومودة بعض القادة ، استعمل بعض الذين كانوا واسطة التفاهم بين الترك والعرب ، لتنفيذ خطته ، فحملهم على السعي لإقناع ضباط العرب وقادة آرائهم بقبول وظائف كبيرة ملكية وعسكرية في الأناضول وعلى الحدود ، بحجة أن الدولة بحاجة الى أمثالهم في تلك الأنحاء ، ثم أمر بإغلاق مكتب (صف الضباط) الذي فتح في دمشق بعد الحرب الأوروبية والذي ضم خيرة ضباط شباب العرب ،[3] كاشفا القناع عن وجهه كسفاح عاملا على استئصال الحركات العربية التي ظهرت قبل الحرب وسحقها.[4]

[1] جمال باشا ، المصدر السابق ، ص ص 345 – 346.

[2] علي معطي ، المرجع السابق ، ص 245.

[3] مؤلف مجهول ، المصدر السابق ، ص 76.

[4] الزيماوي سهيلة ، المرجع السابق، ص 202.

4-آراء حول جمال باشا:

لقد اختلفت الآراء حول المساعي الحقيقية لجمال باشا في البلاد العربية التي بدت من خلال سياسة الود والتقرب التي طبقها على الشاميين منذ وصوله الى دمشق 1914م نذكر منهم :

الرأي الأول: اعتبر أن الهدف الخفي لتلك السياسة كانت استمالة العرب بغرض تجنيدهم في الحملة العسكرية على قناة السويس ،[1] إذ كان على الدولة العثمانية في بداية الحرب العالمية الأولى العمل من أجل استعادة مصر وطرد الإنجليز منها ، فحشدت القيادة العليا الجيوش في سوريا ، وعهدت بقيادة الجبهة لوزير البحرية جمال باشا لدى وصوله لبلاد الشام، بعد مازودته القيادة العليا العثمانية بصلاحيات تكاد تكون مطلقة في جميع الشؤون العسكرية والادارية والمالية في سوريا .[2]

أما الرأي الثاني : فيرجع تطبيقه لسياسة الليين والتودد مع العرب ، الى عزمه في تحقيق غايته والتي تتمثل في تأسيس دولة مستقلة في سوريا وفلسطين تشمل ما جاورها من الولايات العربية يكون ملكا عليها . [3]

يقول أمين سعيد :**<<... لقد غر جمال باشا ما كان يتمتع به من سلطان عظيم...في الأقطار التي كان يتولى ادارتها ، فحدثته نفسه بأن يستقل فيها وأن يأسس ملكا يتوارثه أبناءه من بعده ، لاسيما وقد كان يركب ركبة الملوك ، ويسير في موكب لا يقل عن موكب السلطان نفسه عظمة وجلالا...لا كلمة فوق كلمته ، ولا نفوذ يعلو نفوذه...>>** .[4]

[1] سعيدي امين ، المرجع السابق ، ص 95.

[2] فدوى احمد محمود نصيرات ، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918م) ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009م ، ص362.

[3] محمد جابر ال صفا ، تاريخ جبل عامل ، دار النهار للنشر ، (د. م) ، (د. ت) ، ص 98.

[4] امين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، ج1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، (د. ت) ، ص 165.

ورأي أخر يقول : يرجع استخدام جمال باشا لهذا الأسلوب الود والتقرب من العرب في بلاد الشام ، حتي يتمكن من الوقوف على حقيقة الأمر في المنطقة ، فقد اختلطت عليه الكثير من القضايا ، فعمد جمال الى تقريب العرب منه ومراقبتهم في آن واحد ويتحرى أمرهم واسرارهم ومنظماتهم الخفية ممهدا الطريق للبطش بهم .[1]

5- جمـــــال باشا وسياسية الاضطهاد :

لما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى وانجرفت تركيا الى دخولها كان الأتراك موقنين تماما بأن العرب ليسوا في صفهم ، عمد جمال باشا الى الفتك بزعمائهم ، [2] فقام بحكم ارهابي إقترن بنفي عدد كبير من القوميين العرب ، ممن عرفوا بقربهم الى فرنسا أو إنجلترا ، الى الأناضول ،[3] فأجرى توقيفات بالجملة للأشخاص الذين كانوا ينتسبون الى المنظمات العربية الوطنية ، وأغلق العديد من الصحف العربية .[4]

اعدم جمال باشا نخبة ممتازة من الرجال العاملين لأجل الاستقلال العربي على أعواد المشانق ، في كل من دمشق وبيروت سنة 1915م ، مما زادا في نقمة العنصر العربي على الحكم العثماني التركي. [5]

وقد نفذ حكم الاعدام بالقافلة الأولى في ساحة البرج ببيروت، ثم ساق جمال باشا القافلة الثانية بعد أشهر قليلة فنفذ الاعدام شنقا سنة 1916م أربعة عشر منهم في بيروت ، وسبعة في دمشق .[6]

---

[1] سعيدي امين ، المرجع السابق ، ص 95.

[2] لورانس ، اعمدة الحكمة السبع ، ط1 ، المكتب التجاري ، بيروت ، 1963م ، ص 17.

[3] يوسف الحكيم ، سورية والانتداب الفرنسي ، ط2 ، دار النهار ، بيروت ، 1991م ، ص 6.

[4] لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ط9 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2007م ، ص 404.

[5] يوسف الحكيم ، المصدر نفسه ، ص 6.

[6] عادل اسماعيل ، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789الى سنة 1957 ، ج4 ، دار النشر للسياسة والتاريخ والتاريخ ، بيروت ، 1964م ، ص 207.

نفذ جمال باشا هذه الأحكام بحجة أن الثوار العرب كانوا يعملون في ضل حماية فرنسا وبإرشاد من الحكومة الفرنسية ولمصلحتها ،[1] فتولد لدى العرب إثر هذه المحاكمات وطريقة تنفيذ إجراءاتها موجة من الحقد والانتقام من الاتحاديين .[2]

ونتيجة جل الاضطهادات الشاملة على العرب ، استطاع جمال باشا سحق المنضمات الوطنية العربية وإبادة قادتها ، واستخدام الارهاب ضد سكان لبنان وسوريا وفلسطين ، ومن عام 1916م استطاع الأتراك ضرب الحركات القومية التحررية العربية ، إذ نجحوا في إبادة شخصياتها البارزين ومنظماتها مما أخر الثورة العامة ضد الاتراك في الولايات العربية التابعة للحكم العثماني .[3]

- **المبحث الثالث تداعيات سياسة الاتحاديين (1908-1918م) في بلاد الشام**

1-تداعيات سياسية الاتحاديين على العرب (1908-1914م) :

كانت جمعية الاتحاد والترقي صاحبة السلطة الحقيقة في الدولة العثمانية من عام 1908م الى 1918م هذه الفترة هي التي نشطت فيها الجمعيات والأحزاب السياسية الداعية الى الاصلاح و لا مركزية الادارة ،[4] نتيجة خيبة سياسة الاتحادين القائمة على أساس التعصب القومي ، والتي تمثلت في بادى الأمر في:

- **الجمعية المركزية السورية 1908م** : دعت الى استقلال سورية اداريا.
- **جمعية المنتدى العربي 1909م** : جمع الشباب العرب في الاستانة وانتزاع حقوق العرب من الاتراك ، ونشر الدعوة الى القضية القومية.[5]

[1] فدوى احمد محود نصيرات ، المرجع السابق ، ص 329.

[2] عادل اسماعيل ، المرجع نفسه ، ص 207.

[3] لوتسكي ، المصدر السابق ، ص 405.

[4] محمد الخير عبد القادر ، نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية ، ط1 ، دار التوفيق النموذجية ، (د،م) ، 1975م ، ص 75.

[5] فدوى احمد محمود نصيرات ، المرجع السابق ، ص ص 292-299.

- جمعية النهضة اللبنانية 1912م : تأسست في بيروت عملت على تمهيد السبيل لفرنسا لوضع سورية تحت الحماية ، شكلت جزءا مكونا من حركة التحرر ضد السيطرة التركية.

والجمعية الاصلاحية في بيروت 1912م ، الى المؤتمر العربي بباريس 1913 .[1]

كانت سياسة الاتحاديين تتريك الاقاليم العربية (والتي عمل بها جمال باشا في البلاد العربية) واحياء العصبية الطورانية والكيد للإسلام عوامل اساسية في تحويل اتجاه القضية العربية من التبعية العثمانية نحو الاستقلال .[2]

2-تداعيات سياسة جمال باشا على العرب (1914-1918م) :

اما في فترة حكم جمال باشا السفاح وخلال فترة سنوات الحرب 1914-1918 اثمرت سياسة البطش والارهاب والتي اتبعها جمال باشا حاكم سويا وكانت من ثمارها ثورة الشريف الحسين على الدولة العثمانية ، وبداية الدعوة الى الوحدة العربية من بينها اتجاه العرب في الهلال الخصيب الى الاستقلال التام ، واعتبرت هذه الاحداث اخطر تحول في المنطقة العربية منذ ان بدت بوادر الوعي السياسي في نهاية القرن التاسع عشر ، من هنا دخلت القضية العربية مرحلة جديدة ، اصبح فيها العرب يتطلعون الى استعادة مركزهم القيادي في العالم الاسلامي عن طريق تحقيق الاستقلال التام والوحدة الشاملة .[3]

[1] فدوى احمد محمود نصيرات ، المرجع السابق ، ص ص 300-325.

[2] محمد الخير عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 73.

[3] المرجع نفسه ، 84.

زادت نقمة العنصر العربي على الحكم العثماني التركي بعد الارهاب الذي شهدته البلاد من طرف حاكمها جمال باشا ، فأعلن خلال هذه الأحداث **الشريف حسين**[1] أمير مكة المكرمة 1916م ، الجهاد المقدس على الترك ، مغتصبي الخلافة الاسلامية.[2]

وفي 10 جوان 1916م أطلق الشريف الحسين الرصاصة الأولى من قصره في مكة إيذانا منه بإعلان الثورة العربية في الحجاز ، وذلك بعد ما مهد لها هو و أولاده في باقي البلاد العربية ، بالتنسيق مع زعماء سوريا ولبنان .[3]

وقد اجتمع المجاهدون العرب من سوريا وغيرها على دخول هذه الحرب تحت راية الشريف حسين ، أحرزوا خلالها انتصارا على القوات العثمانية حتى اقتربوا من دمشق ، في المقابل كانت القوات البريطانية بعد احتلالها لفلسطين ، تتقدم نحو بيروت ودمشق ، فمني الجيش العثماني بهزيمة ساحقة تراجع بعدها شمالا وبغير انتظام ، و أعلن قائده الأعلى في دمشق 27 سبتمبر سنة 1918م ، أمام المجلس البلدي جلاء الدولة العثمانية ، وقد عم هذا الجلاء عن كامل سورية الى حلب فالأناضول في 30 أكتوبر من نفس السنة .[4]

[1] **حسين بن علي الشريف (1854م-1931م)** : ملك الحجاز ومؤسس الاسرة الهاشمية من الأشراف الهاشميين ، توترت علاقاته بالدولة العثمانية تدريجيا عندما سيطرت جمعية الاتحاد والترقي على الحكم ، وفي سنة 1916م أعلن ما يعرف بالثورة العربية ضد الدولة العثمانية الى جانب بريطانيا بعد عدة مراسلات بين الطرفين ، ينظر : عبد الوهاب كيالي ، الموسوعة السياسية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 54 .

[2] يوسف الحكيم ، المصدر السابق ، ص 6.

[3] علي معطي ، المرجع السابق ، ص 321.

[4] يوسف الحكيم ، المصدر نفسه ، ص 6.

الفصل الثالث : الإدارة العثمانية في بلاد الشام (1914-1918م)

- **المبحث الأول : ماهية الادارة وتطورها :**

1- مفـــهوم الادارة .

2- تطور النظم الإدارية في التاريخ الاسلامي .

- **المبحث الثاني : التقسيمات الادارية في بلاد الشام أواخر الحكم العثماني :**

1- التقسيم الاداري لبلاد الشام .

2- القوانين الادارية خلال الحكم الاتحاديين (1913-1918م) .

- **المبحث الثالث : الجهاز القضائي وسلبيات الإدارة أواخر الحكم العثماني :**

1- القضـــاء .

2- سلبيـــات الإدارة العثمـانية .

الفصل الثالث : الإدارة العثمـانية في بـلاد الشـام (1914-1918م)

المبحث الأول : ماهية الادارة وتطورها

1-مفهوم الادارة :

لدراسة موضوع الادارة في بلاد الشام خلال فترة أواخر حكم الدولة العثمانية باعتبارها دولة إسلامية ، نتطرق أولا الى تعريف الادارة :

أ- مفهومها في الفترة الحديثة :

يعتبر "ودرو ولسون" من الرواد الأولين الذين حاولوا دراسة علم الادارة العامة ، و قد عرفها في عام 1887م بأنها العمليات المتعلقة بتحقيق أهداف الحكومة بأكبر مقدار من الكفاءة وبما يحقق الرضا لأفراد الشعب .

كما عرفها "ليونارد وايت" في مؤلفه "مقدمة في دراسة الادارة العامة" بأنها جميع العمليات التي من شأنها تنفيذ السياسات العامة وتحقيق أهدافها .[1]

ب- مفهومها في الفترة المعاصرة :

مفهومها العام : الادارة هي الجهاز التنفيذي المكلف بتطبيق قوانين الدولة وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين ، في إطار القوانين المرسومة والأهداف المسطرة التي وضعتها الدولة في جميع المجالات .

ويعرفها بعض المختصين من الناحيتين الشكلية والموضوعية :

- من الناحية الشكلية : تعرف الادارة بأنها مجوعة مؤسسات وهيئات تابعة للدولة ، تمارس أنشطة مختلفة لتحقيق المصالح والأهداف .[2]

---

[1] عادل حسين ، مصطفى زهير ، الادارة العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د.ت) ، ص 19.

[2] عمر محمد درة ، مدخل الى الادارة ، ماجيستير ادارة اعمال ، حلب جامعة عين شمس ، 2009م ، ص 17.

- من الناحية الموضوعية : تعرف بأنها مجموعة أنشطة تطبقها الأجهزة والهيئات التابعة للدولة من أجل تحصيل خدمات عامة وتحقيق مصالح عامة .

كما أن الادارة تعتبر وظيفة يتم بموجبها القيام برسم السياسات والتنسيق بين الأنشطة في شتى المجالات ، وتقوم بأعمال الرقابة النهائية على كافة أعمال التنفيذ .[1]

الادارة أسلوب يطبق الأسس الادارية المتفق عليها في النشاط الحكومي بما يحقق أهداف المجتمعات ، تتكون من عملية توجيه وقيادة الجهود البشرية (تخطيط وتنسيق واتخاذ القرارات والرقابة) في الجهاز التنفيذي للدولة .[2]

2-تطور النظم الإدارية في التاريخ الاسلامي :

ما إن انتظمت الدولة الاسلامية في المدينة المنورة 622 م حتى أرست قواعد الاسلام وتعاليمه السامية في الادارة ونظم الحكم من عدل ومساواة ، والاحسان والاخلاص في العمل ، والشورى في الأمر وعدم الاستبداد بالراي ،[3] قال الله تعالى : ﴿ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ ،[4] وقوله عز وجل : ﴿ ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون﴾ ،[5] ويقول الله تعالى : ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لنفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر ... ﴾[6] .

[1] عمر محمد درة ، المرجع السابق ، ص 17.

[2] عادل حسن ، مصطفى زهير ، المرجع سابق ، ص 19.

[3] نورة بنت عبدالله هلال البقمي ، الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية (1421-1922م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2015م ، ص 20.

[4] سورة النحل ، الآية 90.

[5] سورة النساء ، الآية 58.

[6] سورة ال عمران ، الآية 159.

وأوصى النبي محمد ﷺ صحابته وعماله بوصايا ترسخ تلك المبادئ الإدارية في أحاديثه وخطبته ، كالأمانة وتحمل المسؤولية ، [1] حيث روي عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال : { ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالأمير الذي على الناس راع ، وهو مسئول عن رعيته ...}[2] ، ونهاهم عن قبول الهدايا أثناء العمل حيث روي عن عدي بن عميرة الكندي ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : { من استعملناه منكم على عمل ، فكتمنا مخيطا فما فوقه ، كان غلولا يأتي به يوم القيامة } .[3]

كانت الادارة في عهد النبي والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم من بعده بسيطة مجردة من تعقيدات المراسم والبروتوكولات التي تحجب الحاكم عن الرعية ، وكانت تعتمد على كادرا اداريا بسيطا في جل المجالات ، فكان أول من وضع اسس الحكم والادارة ومبادئهما في الاسلام هو النبي فاعتمد على الكتاب والختم ، وأستجد في عصر عمر بن الخطاب (634-643 م) اعتماد الديوان كتنظيم اداري ، كل هذا كان نقلة حضارية في تاريخ المسلمين الحضاري والاداري اعتمدته الدول الإسلامية اللاحقة و بالأخص الدولة العثمانية وطورته ، سواء بصورة ذات اختصاصات متعددة أو بصورة مجالس لها قواعدها ومراسيمها .[4]

[1] نورة بنت عبدالله هلال البقمي ، المرجع السابق ، ص 20.

[2] زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، مختصر صحيح مسلم ، دار الحديث ، القاهرة ، 2003م ، ص 363.

[3] المرجع نفسه ، ص 366.

[4] نورة بنت عبدالله هلال البقمي ، المرجع نفسه ، ص ص 20 -21.

المبحث الثاني: التقسيمات الادارية في بلاد الشام أواخر الحكم العثماني

1-التقسيم الاداري لبلاد الشام :

في المجال الاداري للدولة العثمانية لم يستخدم العثمانيون نمطا اداريا واحدا في ادارة جميع ممتلكاتهم ، بل استخدموا أساليب ادارية تنسجم مع خصوصية هذه الممتلكات وأهاليها ، وهذه الأساليب بكل أشكالها اتسمت بالمرونة وسهولة التطبيق ، ولكنها خضعت للقوانين والأنظمة ، ولم يكن بإمكان ممثلي الدولة في الولاية انتهاك هذه القوانين والأنظمة ، [1] حيث أن من بين هذه القوانين والتي طبقت في ولايات الدولة نجد أن :

- أمور الولاية كانت مكشوفة للسلطان العثماني، فيتعرف من خلال موظفيه على أمورها .

كان في كل ولاية من الولايات التابعة للسيطرة العثمانية **ديوان** والذي يعرف بأنه الهيئة الحاكمة في البلاد ، وقد أهمل في الفترة الأخيرة من حكم الدولة في البلاد العربية ، واعتبر على انه هيئة استشارية ولم يعد اداة من ادوات الحكم .[2]

الديوان: عرف **بالديوان الهمايوني**[3] لدى العثمانيين ، يدير كافة شؤون الدولة ، ويرد المظالم ، باستثناء الشؤون العسكرية ، يترأسه الوزير حين يغيب الحاكم .[4]

---

[1] فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي ، ط1 ، دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007م ، ص 29.

[2] بثينة عباس الجنابي ، نظم الحكم والادارة العثمانية في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد 71 ،(د. م) ، 2011م ، ص ص 156 -157 .

[3] **الديوان الهمايوني** : هو المجلس الذي يجتمع لرعاية شؤون الدولة ، والمنعقد برئاسة السلطان ثم الصدر الاعظم ، يتشكل من اصحاب المقامات الرفيعة لمناقشة شؤون الدولة ، وتصدر قراراته باسم السلطان بصورة فرمانات ، هو دائرة حكومية مرموقة في الدولة ، وظفتها مناقشة القضايا السياسية والادارية والعسكرية والشرعية والمالية ، واصدار القرارات بشأنها ، أنظر : نورة بنت عبدالله هلال البقمي، المرجع السابق ، ص 23.

[4] نورة بنت عبدالله هلال البقمي ، المرجع السابق ، ص 23.

- وبين هذه القوانين إضافة بعض التعديلات في نظام الحكم والادارة للدولة ، وقد تمثلت في العديد من التنظيمات والتي استمرت من منتصف القرن التاسع عشر الى بداية القرن العشرين.

وقد ذكرت سابقا أن من بين الاصلاحات الجديدة التي قامت بها الدولة العثمانية في نصف القرن التاسع عشر تقسيمات 1864م وبداية اعتماد نظام الولايات في الدولة ، والذي أعاده الاتحاديين وطبقه في البلاد العربية عام 1913م واستمر الى غاية 1918م ، وقد وضحت ذلك سابقا : "كما جرت اصلاحات ادارة الولايات ، وصدر نظام خاص بهذا الشأن 1864م، وأكمل سنة 1871م بنظام أخر هو نظام ادارة الولايات العمومية الذي استمر حتى سنة 1918م"[1] ، وأيضا : "أصدر الاتحاديون سنة 1913م قانونا جديدا للولايات **كان امتدادا لنظام الولايات الذي صدر في سنة 1864م** وصيغ في 148 مادة ."[2]

حيث أعادت الدولة العثمانية تنظيم وحداتها الادارية التي كانت تنقسم اليها أراضيها وتشكلت بدلا من الإيالات السابقة وحدات أطلق عليها القانون الجديد اسم الولايات ، يكون على كل رأس **ولاية** "**والي**" وتنقسم الولاية الى وحدات ادارية أصغر تسمى **بالسنجق** (اللواء) يحكم فيه **المتصرف** ، وهذا بدروه ينقسم الى اقضية تحت ادارة **القائممقام** ، ويتكون القضاء من مجموعة من النواحي والقرى ولكل منها مختار .[3]

[1] نورس علاء موسى كاظم ، المرجع السابق ، ص 370.

[2] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 51.

[3] حسن علي عبد الله ، التقسيمات الادارية لولاية حلب (1866–1918م) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، جامعة القادسية ، (د.ت) ، ص 63.

الايالة : وتعرف أنها أكبر التقسيمات الادارية في الدولة ،[1] أطلق هذا الاسم على المناطق التي قسمتها الدولة العثمانية ، واعتبرت أكبر وحدة ادارية ، كانت كل ايالة منفصلة عن الأخرى اداريا وقضائيا وماليا ،[2] ويطلق لفظ (ايالة) للدلالة على الأولية التي تدار عن طريق الحكومة ، استمر هذا مصطلح حتى سنة 1864م .[3]

الولاية : استخدم هو الأخر عند العثمانيين ، ويدل على مجموعة من السناجق (اللواء) ، واستعمل هذا المصطلح للدلالة على الوحدات الادارية الكبيرة ، كولاية الشام ، ولاية مصر ، ولاية بغداد ، وفي سنة 1864م وبصدور قانون الولايات قرر استخدام مصطلح الولاية .[4]

الوالي : عهد اليه بالإدارة العليا لشؤون الولاية ، وبالإدارتين المالية والسياسية وشؤون الأمن في الولاية ، وتنفيذ أحكام العقوبات الصادرة عن السلطة القضائية ، وأن ينفذ القوانين العامة المطبقة بجميع أنحاء الامبراطورية ،[5] بمعنى المأمور بتنفيذ جميع أوامر الدولة ، والمأمور بإجراء ما هو داخل في حدود المأذونية المعينة له من أحكام ولايته الداخلية ،[6]

السنجق (الالوية) : معناه اللغوي العلم واللواء الخاص بالدولة ، ثم خص به اللواء الذي يمنحه السلطان للوالي أو الأمير تعبيرا عن ثقته بأنه أهلا للحكم ، ثم تطور المعني فدل على قسما اداريا من أقسام الدولة ، وحلت محلها مؤخرا الكلمة العربية (لواء) وتعني قسم اداري[7]، يتكون السنجق من عدد من الأقضية تتراوح بين خمسة الى عشر أقضية .[8]

---

[1] سهيل صبان ، المرجع السباق ، ص 45.

[2] بثينة عباس الجنابي ، المرجع السابق ، ص 149.

[3] فاضل بيات ، المرجع السابق ، ص49.

[4] المرجع نفسه ، ص49.

[5] الغالي غربي ، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007م ، ص 84 .

[6] وجيه كوثراني ، التنظيمات العثماني بين النظام القديم والجديد ، المجلد 11 ، العدد 46 ، دار الاجتهاد ، 2000م ، ص 144.

[7] سهيل صبان ، المرجع نفسه ، ص 163.

[8] بثينة عباس الجنابي ، المرجع نفسه ، ص 149.

وكانت السناجق تشكل الوحدة الأساسية للنظام المالي والعسكري العثماني ، الى جانب أنها وحدة ادارية في النظام الاداري ، كما كان القائم على رأس السنجق يطلق عليه اسم "أمير السنجق" أو "أمير اللواء" .[1]

المتصرف : كان التشكيل الاداري في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات على هذا النحو : السناجق تشكل الولايات ، والأقضية تشكل السناجق ، والنواحي (البلديات) تشكل الأقضية ، وكانت الولايات تحت أمير الأمراء ، والسناجق أمير السنجق ، حيث كانوا أمراء اداريين في نفس الوقت قوادا عسكريين ، أما في عهد التنظيمات فقد فصلت القيادة العسكرية والامارة الادارية عن بعضهما بعضا ، فأصبحت كل واحدة منهم مستقلة ، فالغي منصب أمير السنجق ووضع مكانه موظف سمي **بالمتصرف** ، وعلى هذا فعدة أقضية باتت تشكل متصرفية ، وعدة متصرفيات تشكل ولاية .[2]

القائممقام : هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه ، وهو أعلى منصب اداري في الاقضية (البلديات).[3]

أما في بداية القرن العشرين نجد أن الدولة العثمانية كانت مقسمة الى ولايات والولايات الى ألوية والألوية الى أقضية والأقضية الى نواح ، نذكر التقسيم في بلاد الشام على النحو التالي (بالعلم أنه لم يثبت هذا التقسيم فقد تغير بتغير السلطات الحاكمة في الدولة) :

- ولاية حلب : كانت تضم ثلاث اولية هي حلب و أورفه ومرعش .[4]

[1] فاضل بيات ، المرجع السابق ، ص ص 59- 60.

[2] سهيل صبان ، المرجع السابق ، ص 200.

[3] المرجع نفسه ، ص 170.

[4] الصفصافي أحمد المرسي ، الدولة العثمانية والولايات العربية ، مجلة الدارة ، العدد 5 ، 1983م ، ص ص 85 -86.

تعددت التقسيمات في ولاية حلب ، حيث أنها في 1910م فصل لواء أورفه عنها ، بسبب السياسة العثمانية الجديدة (الطورانية) ، ثم لم يطرأ أي تغيير على التقسيمات الادارية بها حتى عام 1918م .[1]

- ولاية سوريا : ضمت أربع ألوية هي : الشام الشريف (دمشق) وحماه وحوران وكرك.

من بين التغيرات في التقسيم الاداري للمنطقة نجد أن منطقة جرش والتي تقع شرقي الاردن تبعت اداريا الى قضاء **عجلون**[2] بلواء حوران ، وابتداء من سنة 1892م تم انشاء مديرية ناحية فخرية في جرش ضمن قضاء عجلون واستمرت هذه المديرية حتى نهاية الحكم العثماني عام 1918م .[3]

- ولاية بيروت : كانت تضم أربع ألوية هي : بيروت وعكا وطرابلس واللاذقية
- متصرفية دير الزور : كانت متصرفية مستقلة ، ضمت أربعة أقضية هي: رأس العين وعشارة و البوكمال وعربان.
- متصرفية القدس الشريف : كانت متصرفية مستقلة ، تتخابر مع وزارة الداخلية مباشرة دون أن تتبع ولاية من الولايات ، وضمت أربع أقضية : يافا وغزة وبير السبع وخليل الرحمان .
- متصرفية جبل لبنان : كانت متصرفية ممتازة ، تدار وفق نظام خاص وكانت تضم ثمانية أقضية .[4]

---

[1] حسن علي عبدالله ، المرجع السابق ، ص 68.

[2] **عجلون** : تشكل قضاء عجلون في سنة 1886م في طرف الجنوبي الغربي للواء حوران ، وجعل مركز القضاء في اربد وضم سبع نواحي عشائرية هي : الكورة وبني جهمة (البطين) والسرو والكفارات وبني عبيد والجبل والمعارض والوسيطة . **انظر:** مجموعة مؤلفين ، موسوعة جرش المعرفية ، دار جرش الكبرى ، جرش ، الاردن ، 2017م ، ص 39.

[3] المرجع نفسه ، ص 39.

[4] الصفصافي أحمد المرسي، المرجع السابق ، ص 86.

حيث اعتبرت متصرفية جبل لبنان سنجقا من سناجق الدولة العثمانية ، إلا أنه سنجق خاص ، فالمتصرف فيه لا يتبع لوالي الولاية شان بقية حكام السناجق ، بل يتبع **للباب العالي**[1] كالوالي نفسه .[2]

احتل جمال باشا جبل لبنان بعد ما كان هذا من أحد طموحاته السياسية والعسكرية في البلاد ، ثم فيما بعد موضوع تداول الدوائر السياسية الرسمية في الأستانة (الباب العالي)، وهدفا من أهداف الاتحاديين الذين خشو من قيام اللبنانيين بالثورة ضدهم ، فبعد احتلاله لجبل لبنان عمل على اصدار قرارا بحل مجلس ادارة الجبل في سنة 1915م ، وخطى على طريق الغاء النظام الأساسي ، حيث أصدر أمرا بتأليف مجلس ادارة جديد بطريقة التعيين خلافا لما نص عليه نظام جبل لبنان ، واقدم أيضا على الغاء امتيازات رجال الدين الموارنة ، ونفى العديد من أعيان لبنان وأدباءه ورؤساء أديانه ، بذلك نزع جمال باشا كل امتيازات الجبل الذي يتمتع به ، ومن عام 1916م أعلنت الحكومة التركية لحلفائها بإلغاء امتيازات جبل لبنان .[3]

- الجهاز الاداري في ولاية سورية :

- والي الولاية : المسؤول الأول عن الجهاز المدني فيها .
- أركان الولاية : الدفتر دار والنائب **والمكتوبجي** .[4]
- مجلس ادارة الولاية . برئاسة الوالي وعضوية أركان الولاية بمثابة أعضاء دائمين وسبعة أعضاء منتخبين .

---

[1] **الباب العالي** : مقر رئيس الوزراء او مقر الحكم في الدولة العثمانية ، انشاه السلطان محمد الرابع سنة 1654م ، وكان له اهمية كبيرة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين خاصة في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني ، **انظر:** سهيل صبان ، المرجع السابق ، ص49.

[2] وجيه كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988م ، ص 87.

[3] علي معطي ، المرجع السابق ، ص ص 201 – 209.

[4] **المكتوبجي** : هو مأمور ينصب من طرف الدولة ، تحال اليه أمور تحريرات الولاية ، (يوجد بمعيته قلم تحريرات) ، أنظر : وجيه كوثراني ، التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد ، المرجع السابق ، ص 145 .

- و كبار مأموري (موظفي) الولاية .

حيث أقام هؤلاء الموظفون في دمشق مركز ولاية سورية ، و أشرفوا على عدد أخر من الموظفين التابعين له في مراكز الأولية والأقضية .[1]

- الجهاز المدني في مركز اللواء :

- المتصرف : وهو المسؤول عن الجهاز المدني في اللواء .
- أركان اللواء : النائب الشرعي في اللواء والمفتي ونقيب الأشراف والمحاسب ومدير التحريرات .
- مجلس ادارة اللواء : يرأسه المتصرف ويتألف من أعضاء دائمين هم أركان للواء مع ثمانية أعضاء منتخبين.

ويشرف موظفو مركز اللواء على عدد من الموظفين التابعين لهم من أقضية اللواء ، أما الجهاز الاداري في القضاء فيرأسه القائممقام ، ويرأس مجلس ادارة القضاء أيضا ، ويشرف على موظفي القضاء .[2]

هذا التقسيم الذي اعتمد في نظام الولايات الجديد من حيث التقسيم الاداري الجغرافي انشئ مع التنظيمات على قواعد ادارية جديدة ، حيث أن الهيئة الحاكمة في الولاية الجديدة أصبح لها مشروع يقضي بتحويل هذه الهيئة الى مؤسسات وأجهزة ادارية وقضائية ومالية والى اقلام ومكاتب وموظفين ، لمتابعة شتى شؤون الحياة في الولاية ، فالإدارة العمومية المركزية في الولاية استعادة صيغة **الوالي والدفتر دار** والوظائف الأخرى ، لتعطيها امتدادا وظيفيا مباشرا في المجتمع مستغنية عن وسطاء السلطة الأهلية من نقباء وقضاة ومشايخ حرف وملتزمي ضرائب .[3]

---

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 82 .

[2] المرجع نفسه ، ص 83.

[3] وجيه كوثراني ، التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد ، المرجع السابق ، ص 144.

الدفتر دار :

أي ممسك الدفتر ، وهي تتكون من كلمتين : دفتر و دار ، بمعنى القابض على الدفتر ، وهو أكبر منصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية ، كانت له صلاحيات عديدة في الدولة ، بعد نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، كان الدفتر دار يرافق الصدر الأعظم دائما ، ويحتفظ بسجلات الأراضي ، ويوزع الاقطاعات .[1]

بمعنى أخر هو مأمور المالية في الولاية حيث يعتبر مرجعا الى مصالح الولاية المالية ، ومع أنه يوجد بمعية الوالي يكون مسؤولا في الأمور الحسابية رأسا لدى نظارة المالية .[2]

ولقد أقيم دفتر دار خاص بكل ولاية نظرا لتشعب الأمور المالية بها ، والذي يعطي حق جمع الضرائب الى **الملتزم**[3] ، ويرأس الملتزمين موظف يسمى **المحصل**[4] ، وكان منصب المحصل في بعض الأحيان مندمجا مع منصب الوالي في الولاية ، كما هو الحال في ولاية الشام مثلا ، أو منفصلا عنه كما في ولاية حلب .[5]

---

[1] سهيل صبان ، المرجع السابق ، ص ص 113- 114.

[2] وجيه كوثراني ، التنظيمات العثمانية بين القديم والجديد ، المرجع السابق ، ص 145.

[3] **الملتزم** : الشخص الذي يلزم أمام الدولة بدفع ما هو مقرر من أعشار على محاصيل بعض الأماكن ، مقابل أن يحصل هو من الرعايا فيما بعد . **انظر:** سهيل صبان ، المرجع نفسه ، ص 215.

[4] **المحصل** : وأطلق على ملتزمي الأراضي الميرية من الوزراء والولاة والأعيان ، وذلك حتى عهد التنظيمات 1839م ، ثم لما ألغي نظام الالتزام من نفس السنة المذكورة ، عين موظفون لجباية أموال الدولة في الأولية والأقضية ، سموا بالاسم ذاته ، وقد اشترط عدم تحصيل أكثر من العشر، غير أنه لما وجد أن ذلك لا يفيد خزينة الدولة ، رجع الى نظام الالتزام ثانية 1842م . **انظر:** سهيل صبان ، المرجع نفسه ، ص 202.

[5] الصفصافي أحمد المرسي ، المرجع السابق ، ص 81.

2- القوانين الادارية خلال الحكم الاتحاديين (1913-1918م) :

أعاد الاتحاديون تطبيق نظام 1864م في الولايات خاصة العربية منها عام 1913م ، والذي لم يحمل أي أمل بالنسبة لمطالب الاصلاحيين ، بل على العكس جاء هذا القانون ، وعلى نقيض آمالهم في توسيع صلاحيات مجالس الادارة المحلية في الولايات ، فقد وسع من صلاحيات الوالي التركي الى سلطات شبه مطلقة في شؤون علاقته بمجلس الادارة ، مصممين على الاستمرار في سياستهم (مركزية الحكم) والتشديد فيها على الولايات ، ساعيين في المضي على سياسة التتريك على مستوى المشروع القومي التي كانت تحلم به النخبة العسكرية .[1]

أما بالنسبة لصلاحيات الوالي فقد أعتبر أكبر مأموري السلطة التنفيذية في الولاية ، وممثلا لكل نظارة ، ومسؤول عن ادارة الولاية ، له الحق في تعيين مأموري الولاية باستثناء رؤساء الدوائر والأطباء والمهندسين ، ومنح صلاحية المراقبة والاشراف على أعمال قوة الأمن في الولاية ، وكف يد الضباط عن العمل ، واجراء النقل والتبادل بينهم ، كما منح صلاحية عزل الموظفين الذين يحق لهم تعيينهم ، كما خول له صلاحية اعلان الأحكام العرفية ، وبموجب المادة 125 من القانون له الحق في تأجيل **المجلس العمومي**[2] وحله إن وجد الأسباب لذلك .[3]

---

[1] وجيه كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، المرجع السابق ، ص 202.

[2] **المجلس العمومي** : هو نظام يتمثل في الحكومة المحلية أو السلطة المحلية المنتخبة لمنطقة ادارية ، له سماته الخاصة ، أما في ضل الدولة العثمانية فقد أسسه السلطان عبد الحميد الثاني ، اذ اعتبر المجلس العمومي محور القانون الأساسي الذي أعلن سنة 1876م ، ويتألف من هيئتين : هيئة الأعيان وهيئة المبعوثان ، يجتمع كل منها كل عام ، يفتتح هذا المجلس كل من السلطان والصدر الأعظم نائبا عنه ، أعيد العمل به عندما أعيد العمل بالدستور 1908م ، واستمر في ضل استمرار الحكم المركزي للبلاد ،**انظر**: الموسوعة العربية العامة ، ط2 ، مؤسسة اعمال الموسوعة ، الرياض ، 1999م ، ص 286 ، **انظر ايضا** : عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 49.

[3] المرجع نفسه ، ص 52.

هنا نجد أن قضية العزل معكوسة فبينما يستطيع المجلس العمومي والأحزاب العربية عزل الوالي ، نرى أن قانون الولايات يجعل المجلس تحت رحمة الوالي ، نفسه الذي ما يجعله أشبه بالحاكم المطلق في البلاد .[1]

غير أن حكومة الاتحاديين منحت بعض الإرضاءات للعرب ، فلم يغب عن ناظرها ذلك ، وإن لم تندرج هذه في القانون الجديد الذي فرضته (قانون الولايات) ، تمثلت في بعض حقوق العرب في استعمال لغتهم (العربية) ، محافظين على سياسة التتريك في ما قدموه من ارضاءات للعرب ، فلم يقبل الاصلاحيون بذلك ومضو عازمين على التغيير مطالبين بجعل اللغة العربية رسمية في ولايتهم ومدارسهم .[2]

استمر النزاع بين الاتحاديين في طريقة فرض حكمهم المركزي والعمل به وبين الاصلاحيين العرب ورغبتهم في الحكم اللامركزي ، ويعود ذلك لاختلاف الطرفين في الاصلاح ، فقد اعتبر الاتحاديون أن تقوية قبضتهم على الولايات العربية التي كانوا يحكمونها أول شرط للإصلاح ، بينما كان العرب ينظرون الى الاصلاح نظرة أخرى ، فالإصلاح عندهم هو تعريب الادارة والحكم اللامركزي وإحياء الروح الوطنية واظهار أمجاد العرب وإحياء تراثهم ، والاصلاح يجب أن يتجه الى تحسين أحوال الناس الاقتصادية وكف أيدي الموظفين الاتراك عن التعسف بهم .

كانت فترة هذا النزاع قصيرة إذ ما لبث أن اندلعت الحرب العالمية الأولى وانتصر الاتحاديون في هذا النزاع ، فبقي حكمهم مركزيا شديدا حتى جلاء القوات العثمانية عن ولاية سورية 1918م .[3]

---

[1] توفيق على برو ، المرجع السابق ، ص 484.

[2] المرجع نفسه ، ص 486 – 488.

[3] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 60.

المبحث الثالث : الجهاز القضائي وسلبيات الإدارة اواخر الحكم العثماني

1-القضاء :

كان القضاء من المهام الرئيسة للهيئة الإسلامية الدينية التي كان يمثلها شيخ الإسلام ، والذي لعب دورا أساسيا وبارزا في المسار التاريخي للدولة العثمانية على المستوى العام ،[1] وأشرف على الجهاز القضائي العثماني مع شيخ الإسلام ، قاضي عسكر الروملى وقاضي عسكر الأناضول- kadi Askar Anatolie ، حيث أن هذا الأخير يعين صغار قضاة الولايات العثمانية في أسيا ومصر [2]، بينما يعين شيخ الإسلام قضاة البلاد العربية في مناصبهم بموجب توجيه فرماني مدى الحياة ، والذين هم من فئة المولى الكبير ، يتميزون بقدرات علمية كبيرة .[3]

لقد أخذت الدولة العثمانية بنظام القضاء الشرعي الإسلامي منذ نشأتها ، فقد هيمن تطبيق الشرع على جميع ادارتها ، فبعد سن قانون جديد أو الاقدام على عمل ما ، كان لابد من الاستناد على فتوى يصدرها شيخ الإسلام لإضفاء صفة شرعية على ذلك النظام [4]، لكن في أواخر العهد العثماني تدنت منزلة شيخ الإسلام ولم تنل التقدير الجدير بها ، وعلى سبيل المثال وردت شكوى من مفتي قضاء الكرك الى والي وقاضي ولاية سورية ذكر فيها الاهانات التي وجهت إليه من قبل موظفي لواء الكرك ، والتي يعتبرها لا تليق بمكانته الدينية .[5]

---

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 88.

[2] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 111.

[3] الغالي غربي ، المرجع نفسه، ص 88 .

[4] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع نفسه ، ص 112.

[5] المرجع نفسه ، ص 119.

كان يساعد القاضي في كل ولاية قضاة من المذاهب السنية الأربعة ، كانوا بمثابة نواب القاضي وهم تابعون له ، بالإضافة الى عدد من الموظفين في هذا الجهاز ، كرؤساء الكتاب والكتاب والمترجمين والمقيدون ، المسودون ، المحضرون البوابون ، وكلاء المتخاصمين في المحاكم ، كما كان للقاضي نائبا ينوب عنه عند مرضه أو عزله ، ففي حال وفاة القاضي وهو في منصبه يقوم النائب بتولي تسيير أعمال القضاء حتى نهاية مدة ولايته .

وظائف القاضي :

- الاشراف على عمل دفتر دار الولاية والمصادقة على حسابتها.
- الفصل في الدعاوي.
- التدخل لرفع المظالم.[1]
- يراقب تصرفات الولاة والجند والأوقاف والجمركة والحزبة .
- مراقبة الأسعار و مكافحة الاحتكار.
- الاشراف على الأخلاق العامة . [2]

أي أن القاضي قد تمتع بالإشراف العام على حسن سير الادارة في الولاية ، وقد وصف المؤرخ "أحمد جودت" القضاة وذكر بعض وظائفهم ونفوذهم في كتابه " تاريخ جودت " قائلا: **<<... يتقلدون مناصبهم مدة مديدة ، ويحافظون على حقوق العباد بالعدل ، وكانوا يحضرون مجلس الشورى ويقفون على أسرار السلطة وأحوال المملكة ، فيوفقون للأمور النافعة للدين والدولة ... >>.** [3]

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ص ص 111- 112.

[2] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 90 .

[3] أحمد جودت ، تاريخ جودت ، تر : عبد القادر أفندي ، ج1 ، مطبعة جريدة بيروت ، لبنان ، (د.ت) ، ص 124.

وبالعلم أن فترة عصر التنظيمات قد اقتبست الدولة العثمانية منه أشياء كثيرة من الغرب ، وكان مما اقتبسته "النظام القضائي المدني" ، والذي عملت على تطبيقه بعدما اضطرت الى تحديد الصلاحيات لكل من النظامين القضائي الشرعي والقضائي المدني [1]، نجد أنه وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وبظهور ما يعرف بالمحاكم النظامية قد تقلصت وظائف ومهام القاضي وعهد بها الى موظفين مدنيين ، حيث فقد القاضي جزءا كبيرا من السلطة ، واقتصرت وظائفه ومهامه على النظر في أمور الأوقاف والتركات والأحوال الشخصية . [2]

2- سلبيـــات الإدارة العثمـــانية :

شهدت الادارة العثمانية في ولاياتها خاصة منها العربية انتشارا واسعا لظاهرة الفساد ، حيث تغاضى العثمانيون على شيوع ظاهرتي المحسوبية والرشوة ، و اصبحت هذه السلوكيات من الأمور الطبيعية التي تعود عليها الناس وألفوها .[3]

والى جانب انتشار ظاهرتي الرشوة والمحسوبية نجد آفة اخرى تمثلت في بيع المناصب الحكومية بل وحتى القضائية والدينية منها على مختلف مستوياتها ودراجاتها ، من الصدر الأعظم الى الوالي الى دفتر الدار الى القاضي حتى آخر منصب في السلم الاداري . [4]

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص113 .
[2] المرجع نفسه ، ص 112 .
[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 91.
[4] المرجع نفسه ، ص 92.

ففي تقرير احد قناصل البندقية ذكرت ان منصب الدفتر دار في سوريا كان يكلف صاحبه من 40 الى 150 الف ، وأقل من هذه القيمة لمنصب القاضي ، وبذلك طبق المزاد العالمي على الوظائف والاراضي والامتيازات من كل نوع ، فكانت النتيجة ان المسؤول الذي يفوز بمنصب يكون همه الأوحد تعويض الأموال التي دفعها .

كان لهذا الوضع (الفساد) ، والاستهتار واللامبالاة من جانب الادارة العثمانية ، اثر في الانهيار الاقتصادي والفوضى السياسية والعسكرية والاجتماعية ، التي حلت بالمجتمعات العربية في المشرق العربي .[1]

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 92.

خاتمة

خاتــمة :

في الأخير ومما سبق نصل الى جملة من الاستنتاجات :

- عرفت منطقة بلاد الشام بعد تسميات عبر تاريخها ، فقد أطلق عليها العديد من التسميات منها " بلاد عمورة " و " أسوار عربايا " بالإضافة الى اسم " سوريا " أما مصطلح " الشام " فقد أطلقه العرب في الجنوب على جميع أجزاء المنطقة الشمالية من البلاد العربية ثم اختص بمدينة دمشق ، وقد ظل مصطلح " الشام " قائما في ظل الحكم العثماني للمنطقة الى غاية ظهور الحركة العربية التي ساد خلالها اسم البلاد العربية ، و أطلق اسم بلاد الشام على المنطقة التي تحدها جبال طوروس شمالا وصحراء سيناء وخليج العقبة جنوبا والبحر المتوسط غربا وبادية الشام شرقا .

- شهدت الدولة العثمانية في أخر طورا لها ضعفا وتدهورا في نظام حكمها كما شهدت تزايدا في النفوذ الأوروبي داخلها وهذا ما دفعها ان تصلح من نظمها ، حيث قامت الدولة العثمانية بجملة من الاصلاحات أو كما يعرف بالتنظيمات والتشكيلات الجديدة كان الغرض منها ايجاد جيش حديث وعصري وخلق هيكل جديد من الإدارة والقوانين المدنية ، وكان أول من بدأ هذه الاصلاحات السلطان محمود الثاني حيث أنجز برنامج اصلاحات واسع النطاق وضعت فيه الخطوط الرئيسية التي اعتمدها مصلحو الدولة من بعده ، ثم خلفه السلطان عبد المجيد وبدأ مرحلة جديدة من التنظيمات مست جميع نواحي الادارة واستندت هذه التنظيمات الى مرسومين اصلاحيين أساسين هما صدر الأول في 1839م عرف " بخط كالخانة " و المرسوم الثاني عرف " بخط شريف ههمايون" صدر سنة 1856م .

- استمرت التنظيمات العثمانية من سلطان لأخر حتى وصل الاتحاديون للحكم وقاموا بإعادة تطبيق نظام 1864م في الولايات خاصة العربية منها عام 1913م واستمر تطبيقه حتى 1918م ، حيث أعادت الدولة العثمانية تنظيم وحداتها الادارية التي كانت تنقسم اليها أراضيها وتشكلت بدلا من الإيالات السابقة وحدات أطلق عليها القانون الجديد اسم الولايات ، يكون على رأس الولاية والي وتنقسم الى وحدات ادراية اصغر تسمى بالسنجق اللواء يحكم فيه المتصرف ، وهذا بدوره ينقسم الى أقضية تحت إدارة القائممقام ، ويتكون القضاء من مجموعة نواحي والقرى لكل منها مختار.

- أما بالنسبة لبلاد الشام فقد قسمت الى ثلاثة ولايات هي ولاية حلب التي ضمت ثلاثة الوية هي حلب و أرفه و مرعش ، و ولاية سوريا ضمت دمشق وحماه وحوران وكرك ، واخيرا ولايات بيروت التي تضم بيروت و عكا وطرابلس و اللاذقية ، كما ضمت منطقة الشام ثلاثة متصرفيات هي متصرفية القدس الشريف ومتصرفية جبل لبنان بالإضافة الى متصرفية دير الزور .

- وبالنسبة للقضاء في أواخر العهد العثماني فهو الأخر شهد تغيرا كبيرا شأنه شأن باقي النظم الأخرى ، حيث ظهر ما يعرف بالمحاكم النظامية وتقلصت وظائف ومهام القاضي وعهد بها الى موظفين مدنيين واقتصرت وظائف القاضي ومهامه على النظر في أمور الأوقاف و التركات و الأحوال الشخصية .

- شهدت الادارة العثمانية في اواخر فترة حكمها وخاصة في الولايات العربية منها انتشارا واسعا لظاهرة الفساد والمحسوبية والرشوة وظهرت آفة بيع المناصب الحكومية بل وحتى القضائية والدينية منها .

- وفي الاخير وعلى العموم يمكن القول أن الادارة العثمانية في اواخر حكمها للولايات العربية وخاصة في منطقة الشام كانت تفتقر الى حسن التدبير وتحتاج الى جملة من الاصلاحات والتغيير ، ومما زاد الأمر سوءا هو وصول جماعة الاتحاد والترقي الى الحكم والسيطرة على مقاليد الحكم ومحاولة فرض حكمهم المركزي على منطقة الشام والتشديد على ولاياتها والمضي في سياسية التتريك .

الملاحق

الملحق (1) : خريطة لولاية سورية خلال العهد العثماني

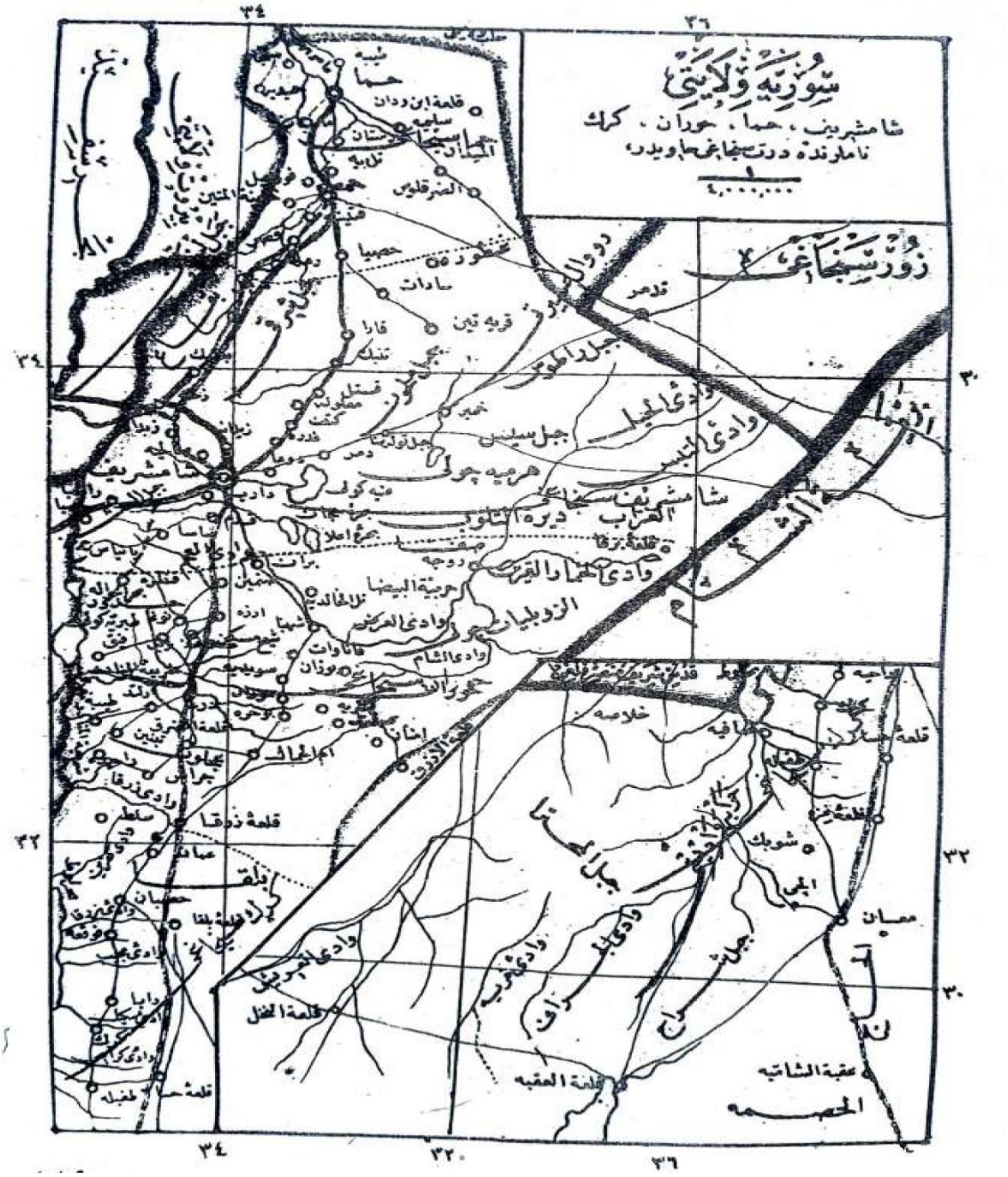

(**انظر** : ابراهيم خليل أحمد ، المرجع السابق ، ص 449.)

الملحق (2) : خريطة لولاية بيروت خلال العهد العثماني

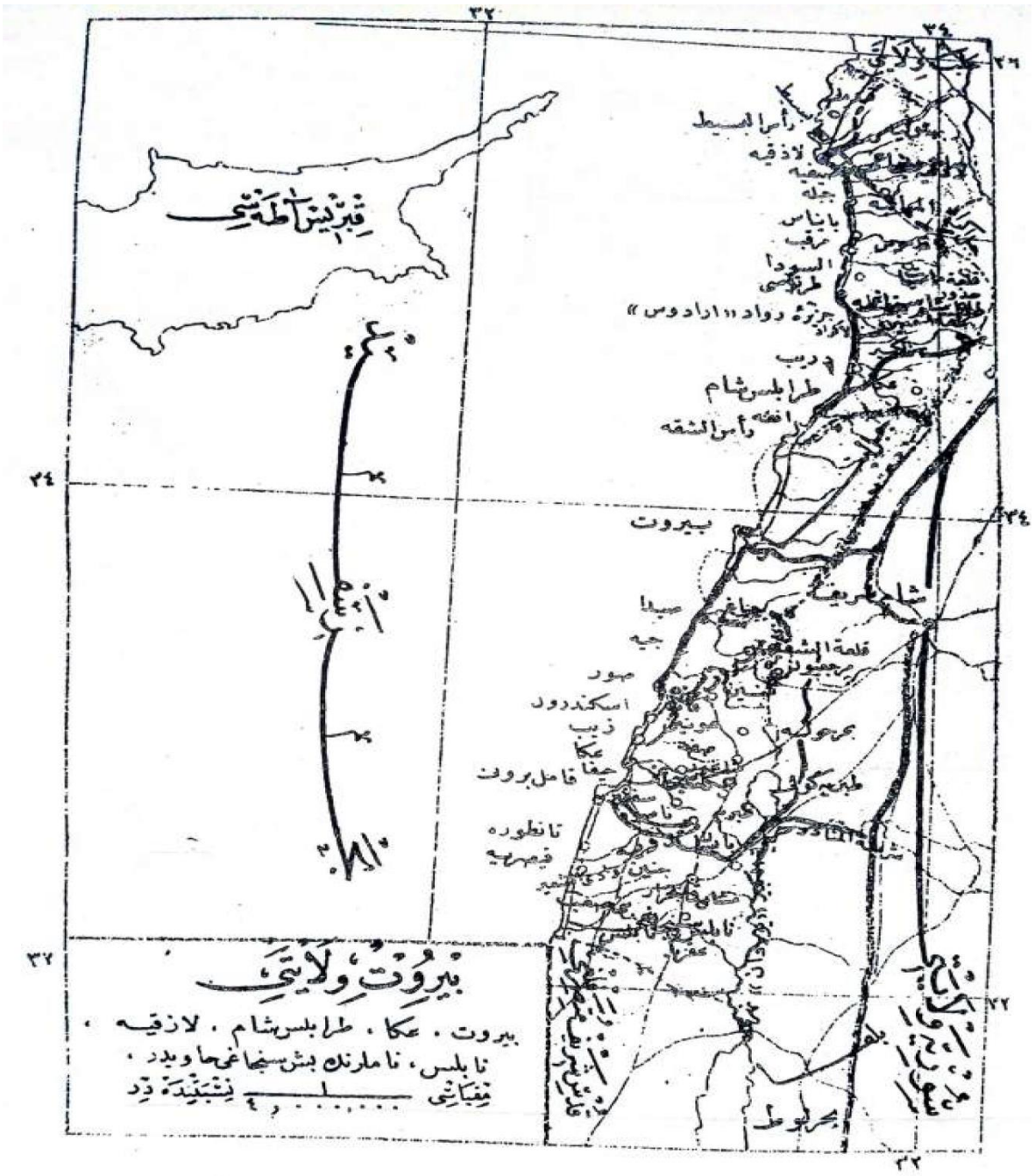

(**انظر** : ابراهيم خليل أحمد ، المرجع السابق ، ص 450.)

الملحق (3) : خريطة لمتصرفية القدس خلال العهد العثماني

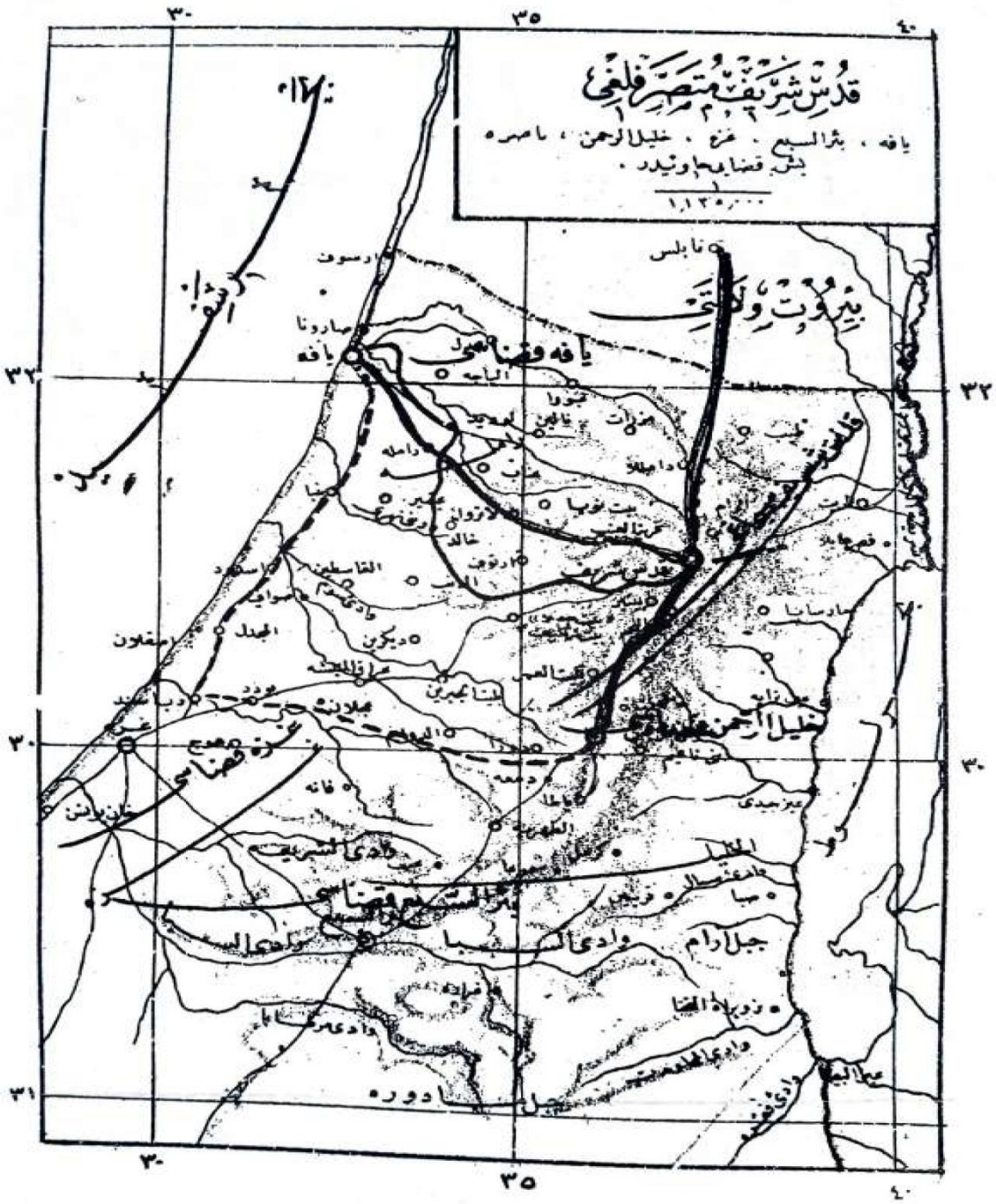

(**انظر** : ابراهيم خليل أحمد ، المرجع السابق ، ص 448.)

الملحق (4) : خريطة لمتصرفية جبل لبنان خلال العهد العثماني

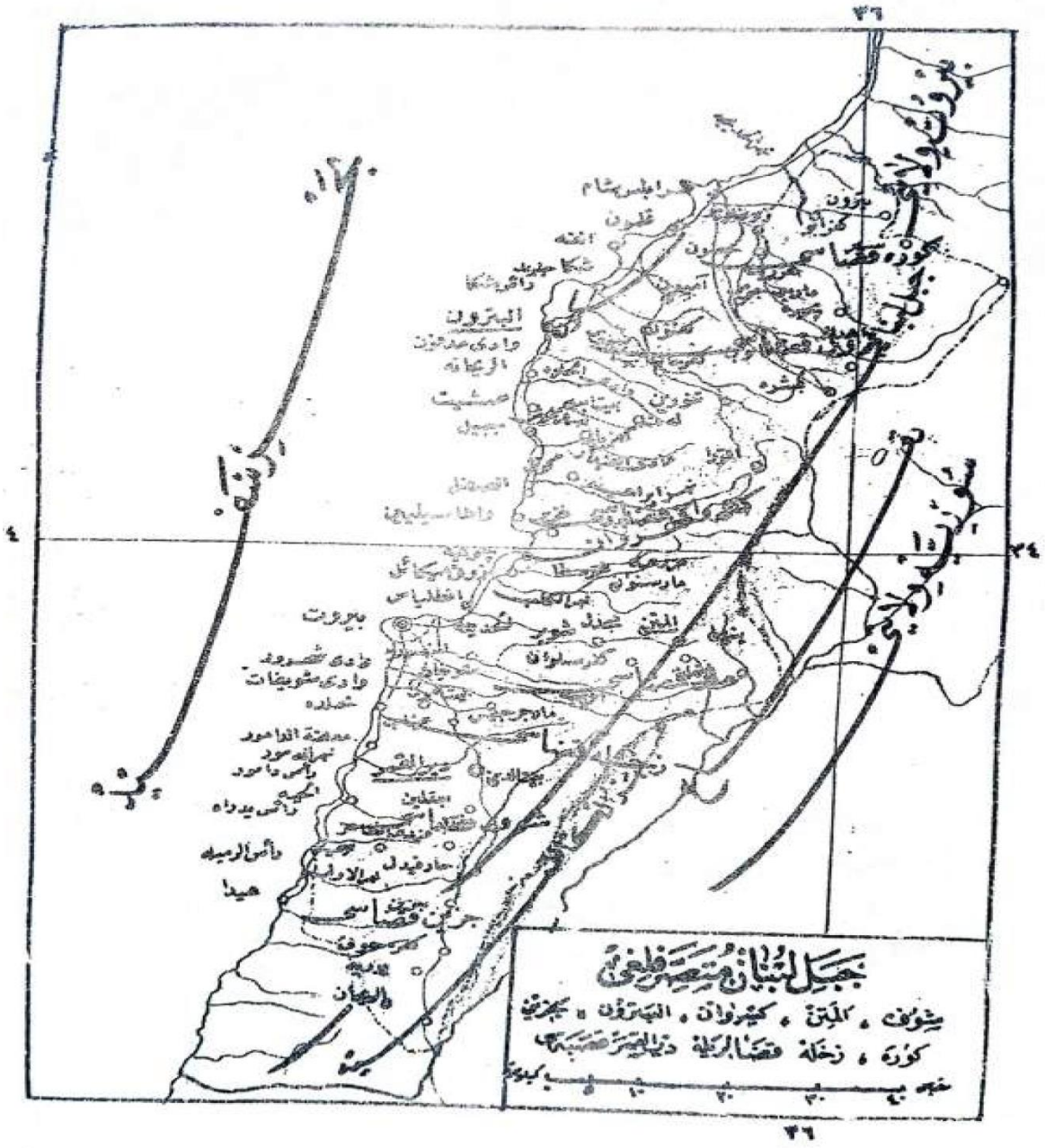

(**انظر** : ابراهيم خليل أحمد ، المرجع السابق ، ص 445.)

الملحق (5) : صورة للسلطان عبد الحميد الثاني

(السلطان عبد الحميد الثاني)

(**انظر** : عبد الحميد الثاني ، مذكراتي السياسية 1891-1908م ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1979م.)

الملحق (6) : صورة لجمال باشا

(**انظر** : جمال باشا ، المصدر السابق ، ص5 .)

الملحق (7) : صورة لمجلس النواب العثماني (مجلس المبعوثان)

(**انظر** : جمال باشا ، المصدر السابق ، ص 67.)

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

- **القرآن الكريم**
- **المصـــادر :**

1-ابراهيم الخوري الخوري اسطفان، وثائق البطريرك الحويك السياسية ، ط 1 ، المركز الماروني للتوثيق والابحاث ، لبنان ، 2013م.

2-انطونيوس جورج ، يقضة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، تر: ناصر الدين الأسد ، احسان عباس ، ط8 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، 1987 م.

3-جمال باشا ، مذكرات جمال باشا ، ج1 ، ط1 ، دار الفرابي ، بيروت ، 2013 م.

4-جودت أحمد ، تاريخ جودت ، تر : عبد القادر أفندي ، ج1 ، مطبعة جريدة بيروت ، لبنان ، (د.ت).

5-الحكيم يوسف ، سورية والانتداب الفرنسي ، ط2 ، دار النهار ، بيروت ، 1991م.

6-الخالدي محمد روحي بك ، الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة ، مطبعة المنار ، مصر ، 1909م.

7-رامزور أرنست ، تركيا الفتاة وتورة 1908 ، تر: صالح احمد العلي ، مؤسسة فرانك لين للطباعة والنشر، بيروت ، 1960م.

8-سعيد امين ، الثورة العربية الكبرى ، ج1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، (د. ت).

9-عبد الحميد الثاني ، مذكرات عبد الحميد ، تر : محمد حرب ، ط3 ، دار القلم ، دمشق ، 1991م .

10- عبد الحميد الثاني ، مذكراتي السياسية 1891-1908م ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1979م.

11- علي محمد كرد، خطط الشام ، ج1 ، ط2 ، مكتبة النوري ، دمشق ، 1983م.

12- لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ط9 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2007م.

13- لورانس ، اعمدة الحكمة السبع ، ط1 ، المكتب التجاري ، بيروت ، 1963م.

14- لورانس هنري ، اللعبة الكبرى ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ت: عبد الكريم الاربد ، طرابلس ليبيا ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع ، 1996م.

15- محمد جابر ال صفا ، تاريخ جبل عامل ، دار النهار للنشر ، (د. م) ، (د. ت).

16- مؤلف مجهول ، ثورة العرب الكبرى 1916م ، (د.ن) ، مصر ، 1916م.

- **المراجع :**

1-ابراهيم خليل أحمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516-1916م) ، دار ابن الاثير، العراق ، 2005م.

2-اسماعيل عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789الى سنة 1957 ، ج4 ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ، 1964م.

3-البهنسي عفيف ، الشام حضارة ، ط1 ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1986 م.

4-بيات فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي ، ط1 ، دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007م.

5-حسين عادل ، مصطفى زهير ، الادارة العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د.ت).

6-الخالدي روحي ، الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، 2012 م.

7-الخالدي محمد فاروق ، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام : دراسة تحليلية للنصف الاول من القرن العشرين، ط1 ، دار الراوي للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية الدمام ، 2000م .

8-الخراشي سليمان بن صالح ، كيف سقطت الدولة العثمانية ، ط1 ، دار القاسم ، السعودية ، 1420هـ .

9-زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، مختصر صحيح مسلم ، دار الحديث ، القاهرة ، 2003م.

10-صبان سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2000م.

11-الصلابي علي محمد ، السلطان عبد الحميد وفكرة الجامعة الاسلامية واسباب زوال الخلافة العثمانية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ت).

12-طربين احمد ، تاريخ المشرق العربي المعاصر، مديرية الكتب الجامعية ، دمشق ، 1986م .

13-عبد الحميد السومي وآخرون ، الجغرافية الاقليمية المصورة ، ط2، مطبعة سعد مصر ، القاهرة ، 1937م

14-عبد القادر محمد الخير، نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية ، ط1 ، دار التوفيق النموذجية ، (د،م) ، 1975م.

15-علي برو توفيق، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914 م ، دار الهنا ، (د. م) ، 1960م.

16-عمر محمد درة ، مدخل الى الادارة ، ماجيستير ادارة اعمال ، حلب جامعة عين شمس ، 2009م.

17-غربي الغالي ، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007م.

18-فدوى احمد محمود نصيرات ، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918م) ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009م.

19-قطب محمد علي ، يهود الدونمة ، ط1 ، دار الأنصار، القاهرة ، 1978 م.

20-كوثراني وجيه ، بلاد الشام مطلع القرن العشرين ، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية ، ط3 ، بيروت ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2013م.

21-كوثراني وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988م.

22-مانتيران روبير ، تاريخ الدولة العثمانية ، تر: بشير السباعي ، ج2 ، ط1 ، دار الفكر للدراسات، القاهرة ، 1993م.

23-محمد عوض عبد العزيز، الادارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م) ، دار المعاف ، مصر ،(د . ت).

24-معطي علي ، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي ، دراسات في العلاقات العربية التركية (1908-1918م) ، ط1 ، مؤسسة عز الدين ، 1992م .

- **المقالات العلمية :**

1-أحمد المرسي الصفصافي، الدولة العثمانية والولايات العربية ، مجلة الدارة ، العدد 5 ، 1983م.

2-الجنابي بثينة عباس ، نظم الحكم والادارة العثمانية في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد71 ، (د. م) ، 2011م.

3-حسون فاتح فهد ، الدولة العثمانية والوطن العربي : حركة تحرير الوطن ، (د.ن) (د.م)، (د.ت).

4-الدوري اسماعيل النوري ، محمد شوكت ، خديعة جماعة الاتحاد والترقي في خلع السلطان عبد الحميد ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد 16 ، العدد3 ، 2009.

5-سهيلة الزيماوي ، صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام (1908-1918م) حزب للامركزية الادارية العثماني ، مجلة الدراسات التاريخية ، مجلد 15 ، العدد 16 ، سوريا ، 1984م.

6-كوثراني وجيه ، التنظيمات العثماني بين النظام القديم والجديد ، المجلد 11 ، العدد 46 ، دار الاجتهاد ، 2000م.

7-نورس علاء موسى كاظم ، الاصلاح الاداري العثماني بين النظرية والواقع ، مجلة كلية الآداب ، العدد 32 ، جامعة بغداد ، العراق ، 1982م .

- **الرسائل الجامعية :**

1-امين سعيدي ، علاقة الدولة العثمانية بالعرب في بلاد الشام أثناء الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها (1914-1918م) ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، 2014/2013م.

2-التومي حمزة ، الاصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية والضغوط الأوربية (1792-1924م) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة المسيلة ، 2016/2015م.

3-حناش نصيرة ، وفاطمة الزهراء رالم احمد ، النهضة التعليمية والثقافية في بلاد الشام ومساهمة الجزائريين فيها 1914-1931م ، مذكرة نيل شهادة الماستر

تاريخ حديث ومعاصر ، جامعة الجلالي بونعامة بخميس مليانة ، 2015/2014 م .

4-رشيد مقداد ، جمعية الاتحاد والترقي ودورها في سقوط الخلافة الاسلامية العثمانية (1908- 1924 م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تاريخ معاصر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2018/2017 م.

5-عبد الله حسن علي ، التقسيمات الادارية لولاية حلب (1866-1918م) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، جامعة القادسية ، (د.ت) .

6-محمد ماجد السيد صلاح الدين ، العلاقات العربية- التركية في بلاد الشام في الفترة ما بين (1876- 1914 م) ، رسالة استكمال لمتطلبات درجة الماجيستير في التاريخ ، الجامعة الأردنية ، كلية الادب ، قسم التاريخ ، 1979 م.

7-هلال البقمي نورة بنت عبدالله ، الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية (1421-1922م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2015م.

- **الموسوعات**

1-الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1994م .

2-مجموعة مؤلفين ، الموسوعة العربية العالمية ، ط2 ، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1999م.

3-مجموعة مؤلفين ، موسوعة جرش المعرفية ، دار جرش الكبرى ، جرش ، الاردن ، 2017م.

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
مقدمة	01
الفصل الأول : بلاد الشـام في العهد العثماني .	06
1- المبحث الاول : التعريف بمنطقة بلاد الشام في فترة الحكم العثماني	07
- اصل تسمية بلاد الشام عبر التاريخ .	07
- الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة بلاد الشام .	09
2- المبحث الثاني : الدولة العثمانية 1860-1914 م "من تركيا الفتاة الى جمعية الاتحاد والترقي".	12
- " تركيا الفتاة" .	12
- جمعية الاتحاد والترقي .	13
- سياسة الاتحادين من 1908 الى 1914م.	16
الفصل الثاني : الأوضاع السياسية في بلاد الشام أواخر العهد العثماني .	19
1- المبحث الأول : التنظيـــــمات العثمـــــانية (1835-1918م)	20
- بداية التنظيمات العثمانية (1835-1861م).	20
- التنظيمات العثمانية الجديدة (1861-1908م) .	24
- الاصلاحات العثمانية في فترة حكم الاتحاديين (1908-1918م) .	26
2- المبحث الثاني : الحكم العثماني في بلاد الشـــام (1914-1918م) .	28
- التعريف بأحمد جمال باشا (1872-1922م) .	28
- جمال باشا حاكما على بلاد الشام .	29
- سياسة جمال باشا في بلاد الشام (1914-1918م) .	30
- آراء حول جمال بـاشا .	33

- جمـــــــــال باشا وسياسية الاضطهاد .	34
3- المبحث الثالث : تداعيات سياسة الاتحاديين (1908-1918م) في بلاد الشام.	35
- تداعيات سياسية الاتحاديين على العرب (1908-1914م) .	35
- تداعيات سياسة جمال باشا على العرب (1914-1918م) .	36
الفصل الثالث : الإدارة العثمانية في بلاد الشام (1914-1918م) .	38
1- المبحث الأول : ماهية الادارة وتطورها .	39
- مفـــــــهوم الادارة .	39
- تطور النظم الإدارية في التاريخ الاسلامي .	40
2- المبحث الثاني: التقسيمات الادارية في بلاد الشام أواخر الحكم العثماني .	42
- التقسيـــــم الاداري لبلاد الشـــــام .	42
- القوانين الادارية خلال الحكم الاتحاديين (1913-1918م) .	50
3- المبحث الثالث : الجهاز القضائي وسلبيات الإدارة أواخر الحكم العثماني .	52
- القضـــــــاء .	52
- سلبيـــــات الإدارة العثمـــانية .	54
الخاتمة	56
الملاحق	60
قائمة المراجع والمصادر	68
الفهرس	75